جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- **مروة خينوش**
- **ربيعة روابح**

بعنـــوان:

دراسة تحليلية لدور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المشاريع

(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

لخميسي قايدي	**دكتور محاضر أ**	**رئيسا**
وليد لعايب	**دكتور محاضر أ**	**مشرفا**
فريد صغور	**دكتور محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جلّ في عُلاه تم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى كل من كان في سبب وجودي إلى من سهر الليالي لتربيتي ورعايتي وتعليمي ودعمي للنجاح والدعاء لي ،إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري

"" أمي الغالية و أبي العزيز ""

"" ولكل أخوتي وأخواتي حفظهم الله و رعاهم ""

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد، كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

مروة خينوش

إهداء

الى من علمني النجاح و الصبر الى من افتقدهما في مواجهة الصعاب و لم تمهلهما الدنيا لأرتوي من حنانهما

"" **أمي الغالية و أبي العزيز** رحمهم الله ""

"" ولكل أخوتي وأخواتي حفظهم الله و رعاهم ""

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد، كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

روايح ربيعة

شكر وعرفان

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقنا أنا وزميلتي في إنجاز هذا العمل، والشكر لله الذي أهدانا الصبر والصحة والعقل لإتمام هذا العمل المتواضع

وعليه نتقدم بكل الشكر الخالص:

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال المسار الدراسي

ونخص بالشكر و الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف **"لعايب وليد "** ،

وعمال الوكالة الوطنية للتنمية والمقاولاتية فرع ولاية

برج بوعريريج الذين ساعدونا ولم يبخلوا علينا خلال التربص.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

وأخيرا و ليس آ خرا نشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة طيبة، ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره، سائلين الله تعالى التوفيق.

الملخص

تتمحور الدراسة حول إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في استقطاب حاملي المشاريع و تقديم الاستشارة والمرافقة، وكذا توفير جميع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي والتقني اللازمة لاستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة وترقيتها في إطار تعزيز أركان المقاولاتية .

وتهدف الدراسة إلى محاولة تقييم أثار البرامج الاستثمارية والتسهيلات المالية والجبائية المقدمة في سبيل دفع وتيرة التنمية المحلية، والوقوف على أهم المؤشرات المتعلقة بخلق مناصب الشغل وتحليل السياسات المنتهجة لزيادة التكامل بين القطاعات ومدى توعية مختلف شرائح المجتمع .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوكالة قد ساهمت في تحقيق إنجازات عديدة، غير أنه لا يزال أمامها المزيد من العمل قصد التكيف مع متطلبات التنمية، وتدارك الاختلالات التي تقف وراء حالة اللاتوازن في وضعية التمويل والتشغيل على المستويين المحلي والوطني.

وبغية التأكد من درجة كفاءة هذه الخدمات في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطرقنا إلى مدى مساهمة مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج.

الكلمات المفتاحية:

Summary

The study focuses on highlighting the role of the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship in attracting project holders and providing advice and accompaniment, as well as providing all information of an economic, legislative and technical nature necessary for the creation and promotion of small and medium enterprises within the framework of strengthening the pillars of entrepreneurship.

The study aims to attempt to assess the effects of investment programs and financial and fiscal facilities provided in order to advance the pace of local development, and to stand on the most Important indicators related to job creation and analyze the policies adopted to Increase integration between sectors and the extent of awareness of the various segments of society.

The study concluded that the agency has contributed to many achievements, but it still has more work to do In order to adapt to the requirements of development, and to remedy the imbalances that stand behind the state of imbalance in the funding and operating situation at the local and national levels.

In order to ascertain the degree of efficiency of these services In the field of accompaniment to small and medium enterprises, we discussed the extent of the contribution of the accompaniment of the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship In the establishment of small and medium enterprises In the wilaya of Bordj Bou Arreridj.

Key words:

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I-II
فهرس المحتويات	IV-V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	06
المبحث الأول: عموميات عن المقاولاتية	07
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية واستراتيجياتها	07
المطلب الثاني: أبعاد المقاولاتية وأهميتها	11
المطلب الثالث: أشكال الأعمال المقاولاتية	16
المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	22
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغير والمتوسطة ومعايير تصنيفها	22
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثالث: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	31
المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الأول: عموميات حول التمويل	34
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
خلاصة الفصل الأول	43

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	46
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	46
المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	46
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمتعاملين معها	49
المبحث الثاني : شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة	53
المطلب الأول : شروط التأهيل وصيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	53
المطلب الثاني : مراحل إنشاء مؤسسة والتوسع فيها	56
المطلب الثالث : الامتيازات والاعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة	61
المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى فرع – برج بوعريريج	62
المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني	69
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	80
الملاحق	86-89

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.	23
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري	26
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار العمال	27
04	جدول يمثل التمويل الذاتي.	54
05	جدول يمثل المستوى الأول في التمويل الثنائي	54
06	جدول يمثل المستوى الثاني للتمويل الثنائي	55
07	جدول يمثل المستوى الأول للتمويل الثلاثي	55
08	يمثل المستوى الثاني للتمويل الثلاثي	56
09	يمثل عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2020/2008	62
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب قطاع النشاط	64
11	جدول يمثل حجم التمويل الثنائي والثلاثي خلال الفترة من 2009 الى 2020	65
12	يمثل توزيع المشاريع حسب المؤهل العلمي من المدة 1998 إلى 2021	66
13	يمثل المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية.	70
14	توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاعات النشاط لغاية ديسمبر 2019	72
15	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 2019/12/31	73

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**51**
02	مراحل انشاء مؤسسة	**59**
03	أعمدة بيانية تمثل عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2008 الى 2020	**63**
04	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من سنة 2010 الى 2020	**64**
05	أعمدة بيانية توضح حجم التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع من 2009 إلى 2020	**66**
06	توزيع المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي من سنة 1998 إلى 2021	**68**
07	المشاريع المدعمة من الوكالة منذ النشأة إلى 2019	**71**
08	نسبة تمويل الذكور والاناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ الانشاء لغاية 2019/12/31	**74**

رقم الملحق		الصفحة
01	.....	85
02	.....	87
03	.....	88

المقدمة

المقدمة

على وجه الخصوص، تحتل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة وأساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، وتمثل جزءًا كبيرًا من قطاع الإنتاج، سواء كانت متطورة أو متخلفة، يعتقد الاقتصاديون أن تطوير مثل هذه المشاريع والتشجيع على إنشائها من أهم روافد عملية التنمية، خاصة بالنسبة لاقتصاد ومجتمع الدول النامية، حيث أصبحت الأقوى منذ أوائل التسعينيات.

تعمل العديد من الاقتصادات من ناحية كنقطة انطلاق أساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى، للمساعدة في معالجة الفقر والبطالة، وذلك بفضل خصائص هذه المؤسسات، لذلك أعطت العديد من البلدان من البلدان النامية أو وتزداد اهتمام هذه المؤسسات في الدول المتقدمة، وتقدم لها المساعدة والمساعدات بشتى الطرق ووفقًا لقدرات كل دولة.

نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات، فإنها تتلقى أشكالا مختلفة من الرعاية والدعم من القطاعين العام والخاص، لذلك من الضروري تقديم أشكال مختلفة من الدعم لهذه القطاعات المهمة.

وهنا يخصهم التطور والاستمرارية حتى تتحرر وتتغلب على العقبات التي تواجهها والتي تمنعها من التطور والنمو، أكبر هذه العقبات هي أن أصحاب المرفق يواجهون صعوبات هائلة في توفير التمويل اللازم، سواء لإنشاء المرفق أو الاستمرار في توسيع طاقته الإنتاجية.

الجزائر هي واحدة من البلدان التي مرت فيها السياسة الاقتصادية بتحول عميق من التسعينيات مع تغييرات كبيرة، لا سيما في هيكل الاقتصاد الوطني، مما سمح بإعادة التفكير في المؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه فيه دور التنمية الاقتصادية، خاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اعتمدت على ضعف التسهيلات الإنتاجية للمؤسسات التي لم تستطع التوسع لأنها تطلبت مبالغ ضخمة لم تستطع توفيرها في مواجهة مشاكل الديون، خاصة بعد إفلاس الكثير من المؤسسات العامة مما أدى إلى حل معظمها وخصخصتها، مما دفع هذا الجزائر إلى صياغة سياسات اقتصادية جديدة بدلاً من السياسة القائمة على الصناعة والشركات الكبيرة كان لها تأثير كبير في اتجاه جديد.

أهمية قطاع الأعمال الصغيرة، أي الأعمال التي يسهل تمويلها، وخاصة الشركات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أهمية الاستثمار في مثل هذه المشاريع والدور الإيجابي الذي تلعبه في امتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني.

على هذه الخلفية ، تم إنشاء قسم في عام 1994 للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات الصناعة التقليدية، وفي نفس الوقت تم إصدار عدد من القوانين وتشكيل مجموعة مسئولة بشكل خاص عن تهيئة البيئة

والظروف الملائمة لتنمية هذه الأعمال والتغلب على العقبات والمشاكل التي تعوق نموها وتطورها، كان من أهم هذه الهياكل إنشاء الوكالة الوطنية للدعم والتشغيل الشباب، وهي منظمة شبابية، تُعرف الآن باسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي تم تصميمها في الأصل لتوفير التمويل والدعم للمشاريع الصغيرة على وجه الخصوص ولتشجيع الاهتمام بمثل هذه الأعمال – الاستثمار المؤسسي، يتم تحقيق ذلك من خلال توفير عدة أنواع من الدعم المالي والمزايا الخاصة من أجل تمويل الأعمال وتنمية المؤسسات المصغرة الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

❁ **فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟**

و تندرج تحت هاذا السؤال الرئيسي اسئلة فرعية هي :

الأسئلة الفرعية :

- ✓ ماذا نعني بالمقاولاتية ؟
- ✓ ماذا نعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟
- ✓ ما هي أهمية الإعانات والامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالنسبة لعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاسئلة الفرعية والإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات الآتية :

- تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وهذه وصفة للاهتمام بمثل هذه المؤسسات.
- تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال الأموال والإعانات والحوافز بشتى الطرق لإزالة معوقات التمويل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال في رفع مستويات التوظيف من خلال تسهيل عملية تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع نلخصها فيما يلي :

- ❖ كثر الحديث مؤخرا عن الدور الذي تقوم به اجهزة الدعم سواء إيجابي أم سلبي لذا قررنا أن نسلط الضوء على هذه الظاهرة .
- ❖ الأهمية التي يكتسيها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم كله، لما له من نفع على المجتمع وعلى الدول.
- ❖ الدور التنموي الذي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ النقص في الإحاطة بالجوانب المختلفة التي يتناولها الموضوع من خلال الدراسات السابقة بشكل مفصل ودقيق.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا الموضوع في الاعتراف بأهمية ودور المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في العديد من البلدان، وكذلك درجة الاهتمام الذي أبدته الجزائر في مثل هذه المؤسسات في السياسة الاقتصادية على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى إنشاء عدد من الهياكل والقوانين للنهوض بالقطاع وتطويره، لعل أهمها وأبرزها كانت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقاً والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والآن هذه واحدة من أبرزها الهياكل التي تتعامل مع القطاع أولاً.

يركز بحثنا على القطاع لفهم الدور الذي تلعبه الوكالة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وفهم فعاليتها في إزالة حواجز التمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة، لا سيما أثناء إنشائها وفهم دور الوسطاء في توفير فرص العمل – دور في الجانب.

أهداف البحث :

نسعى من خلال هاذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي :

- ✓ دراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأهم خصائصها ومميزاتها التي أدت بها إلى أخذ دور مهم في النشاط الاقتصادي وكذا أهم العراقيل والمشاكل التي تعيق تقدمها ونموها.
- ✓ التعرف على مختلف المصادر التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ التعرف على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ التعرف على طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- ✓ الوقوف على أهم النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي لولاية برج بوعريريج .

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** اقتصرت الدراسة الميدانية على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع – برج بوعريريج .
- **الحدود الزمانية :** تم الحصول على البيانات والمعلومات خلال السنة 2023/2022

المنهج المستخدم في البحث :

للإجابة عن الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو تفنيدها، حيث اعتمدنا على النهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة المطروحة، بالإضافة إلى دراسة حالة والمتمثلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كما استعملنا المنهج التاريخي في دراسة الاحصائيات السابقة وتحليلها.

هيكل البحث :

لمعالجة إشكالية واختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى أهدافها وأهميتها قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين ، فصل نظري و فصل تطبيقي وذلك كما يلي :

الفصل الأول : خصصنا هاذا الفصل لمعرفة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللوصول إلى هذه النقطة خصصنا ثلاث مباحث وهي كالآتي :

- **المبحث الأول :** عموميات حول المقاولاتية
- **المبحث الثاني :** عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **المبحث الثالث :** تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني : قمنا بتخصيص الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بولاية برج بوعريريج و قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث

- ✓ **المبحث الاول :** عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
- ✓ **المبحث الثاني :** شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
- ✓ **المبحث الثالث :** حصيلة متعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع – برج بوعريريج

الفصل الأول:

❋ الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعد مسألة إقامة المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي يتم التركيز عليها في كل من الدول النامية والمتقدمة في العالم بسبب التأثير الفعال لهذه المؤسسات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وتوفير فرص العمل للحد من الفقر والبطالة.

على الرغم من اهتمام كل من البلدان النامية والمتقدمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك اختلافات في أهداف إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان. تقليص دور الدولة في الاستثمار في الوقت الذي يرى فيه العالم المتقدم هذه المشاريع الصغيرة على أنها بداية لعملية إصلاح اقتصادي لأنها لا تستطيع توفير فرص عمل لكل من يرغب في ذلك.

الاهتمام بإقامة هذه المشاريع يأتي من الحاجات التنموية للمجتمع، فلا توجد تنمية اجتماعية شاملة وصحيحة، فإذا سعت كل الدول إلى الاستثمار، وبإمكان الكوادر البشرية المؤهلة دفع عملية التنمية واللحاق بالتقدم الذي لم يتم تقاسمه، فإن بحثنا هو أيضا. من هذا المنظور، فإن محتوى هذا الفصل هو كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: عموميات عن المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من أهم مصادر التنمية للبلدان، لذا فهي بحاجة الى جذب انتباه الأوساط الأكاديمية في هذا المجال. بحيث تبنت الدول المتقدمة استراتيجيات تقوم على سلسلة من الحوافز لاستهداف الشباب بشكل عام وفهمهم وتأهيلهم للعمل فيها. ومن ناحية أخرى تهدف الى نجاح الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الدول لتحقيق مجموعة الأهداف المخطط لها.

وكمدخل للمقاولاتية سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم ماهية المقاولاتية من خلال التطرق مفهومها، بالإضافة إلى أهميتها وأبعادها، وكذا التطرق الى أشكالها.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية واستراتيجياتها

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة ويعد "بيتر داكر" من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية.

أولا: مفهوم المقاولاتية

عرف Coster Michel المقاولاتية على أنها ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه باستمرار، أما دراكر فقد عرفها بالفعل الإبداعي الذي يتضمن النظر للتغيير على فرصة العطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة.[1]

أما (Gasse et Damou) فقد اعتبر أن المقاولاتية على أنها مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات، وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل (Verstratete) إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنضمة محركة من طرفه وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي.[2]

عرف ألان فايول (Fayolle Alain) المقاولاتية على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعي لها خصائص تتصف بعدم الأكادية أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون

[1] سمرة فرحى، مديحة بخوش، **تجارب دولية في دعم المقاولاتية**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 04، العدد 07، 2021، ص 52.

[2] محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015، ص 15.

لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي، وهذه الحالات يمكن أن ترتبط بما يلي:[1]

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- استعادة نشاط أو مؤسسة من أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- تطوير وإدارة بعض المشاريع المخطرة في المؤسسات، القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

حاول Robert Hisrich(روبرت هيزرج)تقديم تعريف شامل للمقاولاتية على أنها سيرورة خلق وإيجاد شيء ما مختلف ذا قيمة، من خلال امتلاك مؤسسة والانخراط فيها وبذل مجهودات وتقدير أهمية الوقت والأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذه المؤسسة من اجل تحقيق عائد مجزي.[2]

تعرف المقاولاتية من عدة جوانب اجتماعية واقتصادية وقانونية، وبهذا يمكن القول أن المقاولاتية هي محاولة استغلال الفرص المتاحة لغرض إنشاء مشاريع تخلق قيمة مضافة وذلك من قبل شخص أو عدة أشخاص يتمتعون بصفات معينة.[3]

وأيضا تعرف المقاولاتية على أنها استثمار الأفراد في فرص أعمال متاحة واستغلالها لإنشاء مؤسسات قصد خلق قيمة مضافة وثروة وتوليد فرص عمل جديدة، وبهذا تتسم المقاولاتية بالإبداع والفردية وروح المبادرة والاستباقية في تقديم أفكار جديدة على شكل مشاريع وتحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل شكل مشاريع وتحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل المخاطرة. [4]

---

[1] أسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، التجاني طهراوي، **هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 1، جوان 2018، ص 448-449.

[2] بلال خلف السكارنة، **الابداع الاداري**، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر، الاردن، 2011، ص92.

[3] بودرة فاطمة، **فعالية الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتية ANADEفي بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر – (دراسة تحليلية)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 114.

[4] محمد شقرون، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلة 9، العدد1، سنة 2020 ص 601.

كما يعرف Beranger وآخرون المقاولة على أنها:" Entrepreneuriat المشتقة من كلمة Entrepreneurship والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، في المقاولاتية، ويمكن أن تعرف بطريقتين: [1]

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والصيرورة تدمج إنشاء وتنمية المؤسسة بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وصيرورة خلق ثروة وتكوين الاجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي."

وكذا تعرف أيضا بأنها "وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بصفة متلازمة، حيث يتميز هذا الفرد بالتزام شخصي قوي، والقيمة بالنسبة للمقاول تكمن في المداخيل المالية، المادية والاستقلالية الذاتية ...إلخ وبالنسبة للزبائن الرضا من استهلاكهم للسلع والخدمات المعروضة أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها.[2]

المقاولاتية هي ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه". فالظاهرة المقاولاتية لا تنحصر فقط في إنشاء المؤسسة؛ فالمقاولاتية والفاعل الرئيسي فيها وهو المقاول يمكن ملاحظتهما في أطر ليست بالضرورة هي خاصة بإنشاء مؤسسات جديدة من طرف شخص واحد أو مجموعة، فالظاهرة هي غير متجانسة ومعقدة ومظاهرها متعددة.[3]

تعرف المقاولاتية بأنها مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين، واستغلال الفرصة المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.[4]

من خلال التعريف أعلاه، يمكن القول أن ريادة الأعمال هي السلوك الاجتماعي وتشغيل المقاولين لغرض تحقيق الربح من خلال إنشاء مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة في إطار قانوني محدد.

---

[1] محمد لمين علون، وسيلة السبتي، **المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 4.

[2] بلال خلف السكارنة، **الابداع الاداري**، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر، الاردن، 2011 ص 92.

[3] يحياوي مفيدة، **المقاولاتية التكوين وفرص العمل**، الملتقى الدولي حول انشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة، ايام 06/07/08 أفريل 2010 جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 3.

[4] دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وافاقها**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 23.

ثانيا: استراتيجيات المقاولاتية:

دعائم استراتيجية الدولة في ترقية المقاولاتية:

تبنى استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر على ثالثة عناصر أساسية تتمثل في هياكل الدعم، ومؤسسات التكوين المهني والجامعات، إلا أن نجاعة فعالية هذه الدعائم الثلاث هي التي تحدد مدى نجاح الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة.

1-. مؤسسات التعليم العالي:

تعتبر الجامعة مؤسسة تدريب الطلبة على الكفاءات العلمية في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية، وبالتالي فهي تهيئ أجيال المستقبل للمهن المقاولاتية. خاصة أن المهن الحديثة تتطلب كفاءات علمية وتقنية ماهرة، تساهم الجامعة في تدريبها، وبالتالي فهي تساعد في ترقية المقاولاتية في الجزائر، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. ذلك أن الجامعة هي أساس أي تقد م وتطور في العالم، وأهمية موضوع المقاولاتية، فقد باشرت الجامعة الجزائرية إلى تعميم تدريس مقياس المقاولاتية لطلبة الماستر في كل التخصصات العلمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية وهو ما ساهم في توعية الطلبة بأهمية المقاولاتية كنشاط اقتصادي بديل للوظيف العمومي أو العمل بالشركات العمومية أو الخاصة.

2- مؤسسات التكوين المهني:

إلى جانب الجامعات، نجد مؤسسات التكوين من معاهد ومراكز ومدارس للتكوين، تساعد في تدريب الشباب على مختلف المهارات والكفاءات المهنية والتي تسمح لخرجيها بإنشاء مؤسسات حرفية خاصة بهم، تؤدي إلى التشغيل وقد تتطور هذه المؤسسات الفردية الذاتي، وقد تؤدي إلى تشغيل أفراد آخرين وتساهم في الحد من مستوى البطالة لتصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]

3- هياكل تنظيمية لترقية المقاولاتية

إن فشل الدولة في إنشاء فرص عمل جديدة بالعدد الكافي، في مستوى أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا، لجأت الدولة إلى إنشاء عد ة هياكل للمساعدة على تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة إن فشل الدولة في إنشاء فرص عمل جديدة في مستوى أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا، أدى بها إلى إنشاء عد ة هياكل للمساعدة على تشغيل الشباب وتشجيعهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة، وتتمثل أهمها في:[2]

[1] غيات بوفلجة، **استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021/01/11، ص 162-163.

[2] نفس المرجع، ص 162-163.

- الوكالة الوطنية للترقية الاستثمار (ANDI)
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

وقد تم اعتماد سياسة لتشجيع الشباب من خريجي الجامعات ومراكز ومعاهد التكوين المهني من البطالين منحت لهم الكثير من التسهيلات فيما يخص التمويل والمرافقة والإعفاءات الضريبية خلال السنوات الأولى من النشاط، إلا أنه رغم ذلك، بقيت النتائج محدودة دون توقعات السلطات المسؤولة عن التشغيل. [1]

وهكذا، فإن المتفحص لواقع الجامعة الجزائرية يجد أنها فشلت إلى حد كبير في تلبية حاجات الشباب من المهارات التي تسمح لهم بمواجهة واقعهم المهني.

في هذا المطلب ذكرنا مختلف التعاريف التي اتفق عليها الباحثون للمقاولاتية وكذا مختلف استراتيجيات الدولة المعتمدة في ترقية المقاولاتية من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التأهيل المهني وكذا مختلف الهياكل التنظيمية لترقية المقاولاتية.[2]

المطلب الثاني: أبعاد المقاولاتية وأهميتها

على الرغم من عدم وجود اتفاق أو إجماع بين العلماء والباحثين على مفهوم ريادة الأعمال، إلا أن هناك إجماعًا على أهمية المقاولاتية مختلف المجالات مشيرًا إلى أن المفهوم يتميز بمجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والشخصية لمفاهيم أخرى

أولا: أبعاد المقاولاتية

تختلف أبعاد المقاولاتية بالتوافق مع المزايا التي تحققها في الحالات المختلفة والمرتبطة أساسا بـ: العامل الشخصي للأفراد، بالإضافة الى البيئة الاقتصادية والاجتماعية وسنذكر اهم هذه الأبعاد فيما يلي:

1-الابعاد الاقتصادية

تتعدد الأبعاد الاقتصادية للمقاولاتية نظرا لتعدد الأنشطة الاقتصادية ومن أبرزها ما يلي: [3]

[1] غيات بوفلجة، **استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021/01/11، ص 162-163.

[2] نفس المرجع، ص 162-163.

[3] رقراقي أمينة، **كفاءة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، رسالة ماجيستر، علوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص117.

- التنمية البشرية بزيادة متوسطات دخول الأفراد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع بالتوزيع في مواقع متعددة.
- الزيادة في كل من العرض والطلب بتقديم منتجات جديدة ترجح كفة العرض والتي بدورها تلبي رغبة كامنة لدى الأفراد ليرتفع الطلب هو الآخر.
- التجديد والابتكار اللذان يساهمان في تضييق الفجوة ما بين المعارف النظرية والحاجات الواقعية ضعيفة التنبؤ، لأن الحاجات الكمالية تختص بتأمينها المؤسسات الكبيرة التي تستجيب للطلب المستمر وبالكميات الكبيرة.
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة بتقديم الدعم من الدولة إلى تشجيع التفاؤل في قطاعات أو مناطق معينة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة العالمية للمؤسسات الكبرى بما توفر لها من منتجات نصف تامة لتخفيض التكاليف الإنتاجية لها عندما تعمل كمناولات.
- رواج الامتيازات لان الامتياز يعتبر السبيل في التغلب على المنافسة للاستمرارية في النشاط.
- العمل على تطوير الاقتصاد لان مشاريع اليوم الصغيرة هي مشاريع الغد الكبرى.
- تعظيم العائد الاقتصادي بالنظر إلى رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي المحقق.
- دعم دور القطاع الخاص وتحويل تفكير الفرد من التبعية الاقتصادية الحكومية إلى الاستقلالية الاقتصادية.

2- الأبعاد الاجتماعية

تشتمل عل مجموعة من الأبعاد ذات الطابع الاجتماعي نذكر منها ما يلي: [1]

- تحسين مستوى المعيشة والمكانة الاجتماعية.
- تطبيق القدرات المكتسبة بالخبرة.
- التزود بالمهارات النظرية والتقنية.
- تنامي الرغبة في الحصول على التكوين وتلقي المعارف.
- تقليد نماذج ناجحة لمشاريع.

[1] صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، **الآليات والقرارات المتحدة من طرف الدولة الجزائرية**، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص557.

3 الأبعاد الشخصية

حدد الباحثون أبعاد عديدة ومختلفة للمقاولة الشخصية ومن أهمها نذكر ما يلي: [1]

أ- **الإبداعية:**

وهي الإتيان بشيء جديد و تطبيقه في الواقع حيث عرف schermerhom الإبداع هو القدرة على ابتكار منتج جديد أو خدمة جديدة أو تقنية جديدة أو عمليات إنتاجية جديدة ووضعها موضع الممارسة بحيث أن الإبداع هو توليد و تطبيق أفكار جديدة و خلاقة لم تطبق من قبل ووضعها موضع التطبيق ، يعتبر الإبداع من أنواع التفكير المتقدم الذي يمكن أن يتبعه الفرد و لكنه لا يأتي لأي فرد و يتميز بالتحليل والتركيب و الاستنتاج و الاستقراء و المزاوجة ما بين الماضي و الحاضر و المستقبل، و النظر الى الأمور وفق طريقة وزارية مختلفة، و التفكر بها بطريقة غير تقليدية، لتكون النتيجة معرفة جديدة و غير مسبوقة مع تطبيقها في الواقع، فهو المادة الأساسية في عمليات التغيير و التطوير .و يمكن أن نحصر ثلاث أنواع من الأعمال المقاولاتية و المبادرات الفردية التي تصنف أعمالا إبداعية مقاولاتية و هي:

- ❖ أعمال ابتكارية بحتة
- ❖ أعمال ابتكارية مطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة
- ❖ الملكية لأعمال ابتكارية

ب-**المخاطرة:**

وهي أن يقوم المقاول بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة بالأسواق آخذا بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر الغموض وعدم التأكد فالأفراد الذين ينجحون في تقديم الابتكارات وإقامة المشاريع يتمتعون بالرفة في قبول المخاطر مقابل ما يؤمنون بتحقيقه مقارنة بأشخاص آخرين، كما انهم يتمتعون بالقدرة على التعامل مع الحياة الاحترافية المليئة بالغموض وعدم الوضوح ويواجه المقاولون أنواعا مختلفة ومتعددة من المخاطر ويمكن تجميعها في خمس مجالات رئيسية هي:

- ❖ المخاطرة المالية
- ❖ مخاطر فقدان الاستثمار
- ❖ المخاطرة الوظيفية
- ❖ المخاطرة الاجتماعية والعائلية
- ❖ المخاطر النفسية

[1] رحيل آسية، **دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية**، اطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2020/2019 ص30-35.

الاستباقية أو المبادأة: وتعد من اهم خصائص المنضمات المقاولاتية والتي تنطوي على رغبة الإدارة في أن تكون المنضمة هي أول من يستجيب لحاجات الزبائن وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم وفق ما هو أفضل إذ تسعى هذه المنضمات الى التصرف بسرعة لغرض الاستفادة القصوى من السوق قبل أي منظمة أخرى وهي المشاركة في حل مشاكل المستقبل والحاجات والتغيرات، ومدى تقديم منتجات جديدة تكنولوجية وتقنيات إدارية وهي القدرة على أخد مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمنظمات وهي تتضمن 3 عناصر أساسية وهي:

- ❖ إقرار ملاحقة، أو عدم ملاحقة المنافسين بالإبداع.
- ❖ المفاضلة بين المحاولات الحقيقية وهي النمو والأبداع والتطوير.
- ❖ محاولة التعاون مع المنافسين من اجل احتوائهم.

ثانيا: أهمية المقاولاتية

أظهرت الدراسات أن المقاولاتية تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية الشخصية، ويمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

1- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:** ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في ا تمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستو ى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.[1]

2- تحسين المنتج: تحفز المقاولاتية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز القدرة على زيادة الإنتاج بالإضافة الى ذلك تعمل أيضا على تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين هذا الأخير، فما يميز رواد الأعمال عن البقية، تتمثل في بحثهم المستمر عن تقنيات إنتاج جديدة وأفضل لرفع الإنتاجية وخلق منتجات أرخص، متوفرة، وذات فائدة وبجودة عالية.[2]

3- المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات: بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة مهما لتنمية روح المقاولاتية الفردية الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا أحياء أنشطة أخرى تم التخلي عنها لأسباب معينة، مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية ...الخ، هذه الاستعدادات و المهارات المقاولاتية ضرورة لنمو الاقتصاد المعاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه

[1] رابح درام، محمد بن جبار، **دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية**، مجلة الابداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، جامعة تيبازة، المجلد 9، العدد 1، (2019)، ص 292.

[2] محمد مطيع، **مدخل الى ريادة الاعمال (ايمون باتلر)**، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث، شارع ابو عنان، الرباط، 2021، ص 49.

شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، مما يؤدي الى تراجعه، و قد يكون احد أسباب انهيار اقتصاد الدور الاشتراكية هو هاذا الخنق للمبادرات الذاتية و المهارات في إقامة الأعمال الجديدة .[1]

4- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.[2]

5- زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها التفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أ ا تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار. العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه.[3]

6- محاربة الفقر و تنمية المناطق اقل تنمية: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها الى صغار المستثمرين من الرجال و النساء، و سرعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل نموا أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم الى فرص اكبر في التنمية و التطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الأثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات و مؤسسات التمويل الدولية .[4]

7-خلق فرص عمل جديدة: بحيث يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية و خدمية و غيرها و بأحجام مؤسسات كبيرة و متوسطة و صغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف الآف العاملين و خلق فرص عمل حقيقية لهم.[5]

---

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص. 25

[2] الجودي محمد علي، **نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 40

[3] رابح درام، محمد بن جبار، مرجع سابق، ص 293

[4] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص 26

[5] المرجع نفسه، ص 26.

8- التنمية التعاقبية: تتيح منتجات رواد الأعمال في بعض الأحيان إمكانيه تطوير منتجات أخرى أو حتى صناعات كامله على سبيل المثال إتاحة المعالجات الدقيقة (microprocessors) وشاشات اللمس إمكانيه استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية التي بدورها مكانه من الاستفادة من تطبيقات مشاركه المركبات وحجز التذاكر الإلكترونية[1].

9- تنمية روح المقاولة والقيم الاجتماعية: المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازا متقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على ا تمع والبيئة، قامت العديد من المؤسسات الكبرى بتبني استراتيجيات رسمية للمسؤولية الاجتماعية، تعمل خاصة على الإدماج المطلوب للانشغالات الاجتماعية والبيئية في نشاطا م وبتفاعلهم مع المتعاملين الاقتصاديين، عرفانا منهم أن السلوك المسئول من المؤسسات يمكن أن يساهم في نجاحها، وهذا يمكن أن يتضمن مثلا: إطلاق منتوج بشكل يحترم البيئة، أو يحترم متطلبات المستهلكين ويتبنى حسن التعامل تجاههم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليها أن تعتمد" روح مقاولاتية مسئولة" بشكل غير رسمي أكثر حتى إذا كانت تقدم أساسا عدد من النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورًا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون، أحد المقاربات تسمح بإكمال الموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك.[2]

من خلال هذا المطلب تطرقنا الى أبعاد المقاولاتية الاجتماعية والاقتصادية وكذا الأبعاد الشخصية كما سلطنا الضوء على أهمية المقاولاتية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

المطلب الثالث: أشكال الأعمال المقاولاتية

المقاولاتية هي عملية ذكية ومتكاملة ومستمرة حيث تبدأ بتوقع الفرص الجديدة الناشئة في السوق واختيار انسبها بناء على رغبات ورغبات وموارد الأفراد الذين هم على استعداد لتحمل المخاطر وقبولها، ومنهم نسعى للتميز والتفرد واستثمار الوقت والطاقة اللازمين لتحقيق أفضل نتيجة، لذلك يتم جلب القيمة الى أكثر من طرف واحد من خلال التطوير الفريد لاتفاقيات جديدة وهي عملية يمكن رؤيتها في تشكيل أعمال تجارية جديدة، أو توظيفهم في المنظمات القائمة.

[1] محمد مطيع، مرجع سابق، ص 50

[2] رابح درام، محمد بن جبار، مرجع سابق، ص 293.

أولا: المقاولة الداخلية

اليوم، تواجه المنظمات ظروفًا بيئية كبيرة ومعقدة، وأصبح المزيد والمزيد من الشكوك سمة بارزة في هذا العصر، مما يتطلب من المنظمات أن تمتلك الطاقة والقوى العظمى لمواجهة العوامل التي تؤثر على أدائها بشكل مباشر. تحقق المنظمة أهدافها المقصودة وتستمر في التفوق والنجاح في عالم الأعمال.

1- مفهوم المقاولة الداخلية:

المقاولة الداخلية تعني تنظيم المشاريع داخل المؤسسات القائمة لكي تستطيع مواكبة المستجدات والتكيف معها بشكل سريع، والعمل أيضا على تطوير وتنويع منتجاتها بشكل دائم ومستمر عن طريق الإبداع والابتكار، بينما تلجأ أيضا إلى المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة، ويتم تطوير المقاولة الداخلية وفقا لشروط متعددة[1].

2- شروط تطوير المقاولة الداخلية

يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:[2]

أ- تشجيع التجربة والعمل على خلق الجو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة.

ب- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها.

ت- يجب تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة معا بغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة.

ث- يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما الى يكافأ بشكل جيد على كل الجهد والطاقة التي بذلها في تطوير المشروع الجديد، ويجب وضع أهداف أداء عريضة يكافئ المقاول إذا ما حققها وأفضل المكافآت في المشروعات الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده وفعاليته في إنجاح المشروع.

ج- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا ومعنويا والعمل على توفير المصادر المالية والبشرية اللازمة وبدون الحصول على مثل هذه المساندة، لا يمكن توفر بيئة مناسبة للمقاولة الداخلية.

3- أبعاد المقاولة الداخلية

أشار بعد مراجعة الإسهامات السابقة المتعلقة بالمقاولة الداخلية أن أبعادها الرئيسية هي:[3]

---

[1] اسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، التجاني طهراوي، مرجع سابق، ص 452

[2] صبوع عبد الحفيظ، مطبوعة بيداغوجية **محاضرات في المقاولاتية**، جامعة امحمد بوقرة، 2021/2020، ص 31 http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/7363

[3] رحيل آسيا، مرجع سابق، ص 57

أ- إنشاء مشروعات أعمال جديدة، وتعني عمليات إنشاء مشروعات جديدة داخل منظمات قائمة بغض النظر عن مستوى الاستقلالية الذي تتمتع به هذه المشروعات.

ب- أعمال جديدة، وتشير الى متابعة، أو دخول أعمال جديدة مرتبطة بمنتجات، أو أسواق قائمة.

ت- الإبداعية والتي يقصد بها الإبداع في المنتجات والخدمات وكذا الإبداع في أساليب وإجراءات العملية الإنتاجية.

ث- التجديد الذاتي ويعكس ماذا تحول المنظمة من خلال تحديد المفاهيم الرئيسية التي بنيت على المنظمة أصلا ولهذا البعد دلالات التغيير الاستراتيجي والتنظيمي ويتضمن إعاده تعريف مفاهيم الأعمال الأساسية

ج- قبول تحمل المخاطرة أي الخسارة المحتملة المرتبطة بكل من سرعه القيام بإجراءات نشاطات مغامرة و عملية تخصيص الموارد اللازمة لمتابعه فرص أعمال جديده

ح- المبادرة وتشير الى توجهات الإدارة العليا نحو المقاولاتية وقبول المخاطرة التنافسية العدائية، وتعني المواقف العدائية اتجاه المنافسين.

4- خطوات تأسيس المقاولة الداخلية في المنظمات

أن المنظمة التي ترغب في تأسيس بيئة أعمال مقاولاتية يجب أن تطبق مجموعه من الإجراءات والخطوات حتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف وتتمثل فيما يلي:[1]

أ- التزام المستويات الاستراتيجية والعليا والوسطى في إدارة المنظمة بالمقاولة الداخلية.

ب- تحديد الأفكار والمجالات الرئيسية التي ترغب الإدارة العليا في دعمها مع تحديد الاستثمارات المتاحة لبلوره المفهوم بصوره أفضل.

ت- استخدام المنظمة لأساليب تكنولوجية تزيد من درجة المرونة التي تتمتع بها.

ث- تدريب المدراء للعاملين ومشاركتهم الخبرات في أن واحد.

ج- ابتكار أساليب تتيح للمنظمة الاقتراب من عملائها.

ح- أن تتعلم المنظمة أن تصبح أكثر كفاءه إنتاجيه في ظل توافر قدر اقل من الموارد.

خ- استخدام المنظمة هيكلا داعما للمقاولة الداخلية.

د- ربط الكفاءات والحوافز بأداء الوحدات المقاولاتية.

ذ- تطبيق نظام تقييم يسمح للوحدات المقاولاتية الناجحة بالتوسع وإلغاء الوحدات المقاولاتية الغير الناجحة.

ثانيا: إنشاء مؤسسة جديدة أو شراء عمل قائم

هناك طريقتان يمكن للفرد أن يبدأ بها مشروعًا جديدًا، الأولى هي بدء منشأة جديدة، وبنائها من الصفر، والاستمرار في إدارتها وتنميتها حتى تصبح شركة متوسطة الحجم، والثانية هي شراء منشأة أخرى قائمة. المنشأة، والتي يطلب من المقاولين دراسة مزايا وأعباء كل اتجاه لاتخاذ القرار الصحيح.

[1] رحيل آسيا، مرجع سابق، ص 58.

1-إنشاء مؤسسة جديدة:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات، حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين ذلك باعتبار عمليه إنشائها معقده وغير متجانسة وتختلف دوافعها من مقاول لأخر.

فهنالك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن وبعد دراسة مختلف الاحتمالات والبدائل يقوم باتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة وبدون القيام بالدراسات مسبقا مثلا في حاله اكتشاف فرصه مربحه يقوم المقاول باستغلالها كما أن هنالك أيضا من يتخذ القرار وهو مجبر أو مجبر لأنها طريقه الوحيدة لإيجاد عمل والاندماج في المجتمع هناك عده طرق يمكن بهم إنشاء مؤسسه جديده وسنتطرق لأهمها فيما يلي:[1]

أ – إنشاء مؤسسة من العدم: إن هذه العملية ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى مدة طويلة حتى تتمكن من إطلاق منتجاتها في السوق، وإقناع الزبائن بمنتجاته، وهذا الأمر يزداد صعوبة كلما زادت درجة الابتكار في المنتج.[2]

ب – إنشاء مؤسسة عن طريق التفريغ: في هذه الحالة يقوم الإجراء من خلال الدعم المقدم لهم من طرف المؤسسات التي يعملون لصالحها بإنشاء مؤسساتهم الخاصة و المستقلة، أن هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة، أو بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسسته الأصلية التي يغادرها، و التي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم و المرافقة و ذلك بهدف التقليل من أخطار الفشل .أن هذه العملية تعتبر سهلة اذا ما قورنت بالسابقة حيث تقوم المؤسسات بإنشاء أجهزة موجهة لحث و دعم موظفيها على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، و يمكن للأجراء السابقين و الذين تحولوا الى مقاولين النشاط في مختلف المجالات سواء كانت تجارية، أو صناعية و ذلك بالاعتماد على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتهم السابقة و المتمثلة في تقديم الدعم المالي الضروري للانطلاق في النشاط، أو الفني و المتمثل في مختلف الاستشارات التقنية، كما يمكنها أيضا استغلال شبكات التوزيع الخاصة بها، الأمر الذي يقلل من أخطار الفشل التي تواجههم و يزيد من فرص نجاحهم .[3]

ت – إنشاء مؤسسة عن طريق الافراق "Essaimage ou l'extrapreunariat":الافراق غالبا ما يكون في شكل مبادرة من طرف المؤسسات الكبيرة القائمة (المؤسسة الفارقة) " Essaimante " من خلال قيامها بحث و تشجيع العمال الاجراء لديها على إنشاء مؤسسة خاصة بهم يرتكز نشاطها على جزء من نشاط المؤسسة الام، سواء كان تجاري أو صناعي، على أن ترافقهم و تدعمهم في ذلك في جميع الجوانب الفنية و الإدارية، ثم اقتناء

[1] قنون أمين، **اشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019/ 2020 ص 14.

[2] أسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، التجاني طهراوي، مرجع سابق، ص 452.

[3] دباح نادية، مرجع سابق، ص 29.

منتجاتهم أو الاعتماد عليهم في توزيع منتجاتها هي، على أن يكون التعامل معهم وفق مزايا تفضيلية تأخذ شكل وفق عقود المناولة (المقاولة من الباطن) " Sous-traitance " أو عقود التراضي " Gré à gré " أو الشراكة " partenariat " كما يمكن للإفراق أن يأخذ ثلاثة أشكال:[1]

- ❖ الإفراق الداخلي
- ❖ الإفراق الخارجي
- ❖ إفراق الاخراج

ث – إنشاء الفروع: في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح المؤسسة قائمة توكل له مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية، الاخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.[2]

ج –عقود الامتياز: عقود الإمتياز عبارة عن اتفاقيات قانونية بين مؤسستان مستقلتين عن بعضهما قانونيا وماليا، تخول من خلالها المؤسسة المانحة للامتياز الترخيص للمؤسسة المرخص لها أو الطرف الحاصل على الامتياز، بأن تقوم بصفة حصرية، بتصنيع أو تسويق منتوجها أو خدمتها ضمن منطقة جغرافية معينة ولفترة زمنية محددة مقابل دفع مبلغ مالي معين .وعليه فإن عقود الامتياز يمكن أن تأخذ شكلين، هما الامتياز التجاري القائم على بيع وتوزيع منتجات المؤسسة المانحة للامتياز في منطقة جغرافية عينة ولفترة زمنية محددة، وعقد الامتياز الصناعي القائم على أساس استفادة الحاصل على الامتياز من خبرات المؤسسة المانحة للامتياز ودعمها الفني بما يكفل له تصنيع منتجاتها الحاملة لعلامته التجارية وفق شروط محددة مسبقا.[3]

وله أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي: [4]

- ❖ حق الامتياز اقل مخاطرة من النشاط المستقل.
- ❖ يؤهل حق الامتياز للحصول على المشورة
- ❖ الحصول على نظام مربح ومجرب لأداء الاعمال
- ❖ الاستفادة من الابحاث تحسين الجودة والتطوير
- ❖ الكفاءة في الإدارة
- ❖ حملة الامتيازات (الممنوحون)
- ❖ يمكن للممنوح التوسع في استثماراته

[1] صبوع عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 29-28.

[2] دباح نادية، مرجع سابق، ص 39.

[3] صبوع عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 28-29.

[4] رحيل اسيا، مرجع سابق، ص **51-53**.

2- شراء مؤسسة قائمة:

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة ألن المؤسسة موجودة في الأساس والى حاجة إنشائها، في هذه الحالة يمكن الاعتماد على ما تمتلكه المؤسسة من إمكانيات في الحاضر على تاريخها السابق وأيضا على هيكلها التنظيمي مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر وفي هذا النوع من النشاط نميز توجد حالتين هما: شراء مؤسسة في حالة جيدة، شراء مؤسسة تواجه صعوبات.[1]

أ – شراء مؤسسه تواجه صعوبات:وفي هذه الحالة يجب ان يكون المقاول على دراية بالالتزامات القانونية التي تقع على عاتقين نتيجة شراء مؤسسه تمر في مثل هذه الوضعية وذلك طبعا في حاله ما اذا كانت الصعوبات التي تواجهها معلنه كما ان امتلاك علاقات طيبه مع المتعاملين الاساسيين في القطاع يعتبر شرطا اساسيا للنجاح في هذه العملية، وبالرغم من انخفاض ثمن هذه المؤسسات مقارنه مع المؤسسات ذات الوضعية الجيدة، الا انها تتطلب هي الاخرى ضخ اموال كثيره فيها حتى تتمكن من معاوده نشاطها والوصول الى حاله الاستقرار، وتتطلب ايضا امتلاك معرفه وخبره جيدتين في التعامل مع حالات الازمات والعمل بسرعه من اجل اعاده بناء الثقة مع الموظفين، الزبائن، الموردين ومختلف الشركاء.[2]

ب – شراء مؤسسه في حاله جيدة: في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسه في صحة جيده للبيع، ومن ثم يجب على المقاول الامتلاك موارد ماليه معتبره كافيه لشرائها، خاصه إن سعر السوق لهذه المؤسسات قد يكون مرتفعا ومن الضروري ايضا امتلاك المهارات الجيدة تجربة ناجحة في التسيير.[3]

من خلال هذا المبحث حاولنا تسليط الضوء على اهم مراحل المقاولاتية جنبا الى جنب مع المفاهيم الخاصة بها، مع الاشارة الى ابعادها الاقتصادية والاجتماعية وكذا الشخصية، كما أشرنا الى أهمية المقاولة الكبيرة في شتى المجالات، كما تطرقنا الى اشكال الأعمال المقاولاتية التي من أبرزها شراء مؤسسة قائمة قد تكون في حالة تعثر، أو بحالة جيدة، بالإضافة الى إنشاء مؤسسة جديدة تبدأ بصيغتها الصغيرة فتبدأ بالتوسع حتى تصل الى صيغتها المتوسطة والكبيرة.

المبحث الثاني عموميات حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

[1] محمد لمين علون، وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص 5.

[2] دباح نادية، مرجع سابق، ص 31.

[3] رحيل اسيا، مرجع سابق، ص 55.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد المعاصر سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية، ويتجسد دور هذه الأعمال في العديد من المؤشرات إن كان ذلك على مستوى التوظيف والمساهمة في حل مشاكل البطالة، أو في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها المؤسسات الكبيرة، وانطلقت الجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ التسعينات باعتبارها قطاعا حيويا، وحاولت وضع إجراءات دعم ترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوز العراقيل والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغير والمتوسطة ومعايير تصنيفها

يشكل مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف، لأنه من شبه المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد لهذه المؤسسات، وقد حاول الاقتصاديون التوصل إلى تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تعلم، لقد تطرقنا إلى مفاهيم ومعايير الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المطلب.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة اكتسبت أهمية كبيرة ولعبت دورًا رائدًا في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لا يزال يكتنفه بعض الغموض، حيث يكافح الباحثون والخبراء لإيجاد وحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتفق عليها جميع الأطراف والأحزاب. وهناك اختلافات في التعريفات مهتم بشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أسفرت دراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة عن 50 تعريفاً، والعديد من البلدان ليس لديها تعريف رسمي، لأن تعريف كل بلد يرتبط بدرجة النمو الاقتصادي، والتعريفات المعترف بها إما قانونية أو مشروعة. تعريف نصي أو إداري. وجدنا أيضًا بعض التعريفات التي قدمتها المنظمات الدولية، وبما أنه لا يوجد تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة. نذكر أهم التعاريف:

1-تعريف الولايات المتحدة الامريكية:

عرفت ادارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية المشروع الصغير بانه المنشأة التي تمتلك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا، ويعمل بها عدد قليل من العاملين، بالمقارنة بالشركات الأخرى وفي نفس الصناعة كما يبلغ عدد العمال 250 عاملا كحد أقصى واجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار.[1]

[1] طالب سومية شاهناز جعدي شريفة، غزال مريم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استطلاعية**، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/العدد 02 (2021) ص 202-217.

أ- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية

عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي تنشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة الصغيرة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل.[1]

ب- تعريف البنك الدولي:

اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير الكمية وهي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي.[2]

الجدول رقم1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	اجمالي الاصول	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100 ألف دولار أمريكي	أقل من 100 ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الجزائر العدد03،2018، ص17.

2-تعريف جنوب شرق آسيا

[1] طالب سومية شاهناز جعدي شريفة، غزال مريم، مرجع سابق، 202-217.

[2] المرجع نفسه، ص 202-217.

في دراسة قام بها كل من " Bruh & Hiemen" قدما التصنيف الآتي المعترف به بصفة عامة ضمن اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: [1]

- من 1 الى 10 عامل مؤسسات عائلية وحرفية.
- من 10 الى 49 عامل مؤسسات صغيرة.
- من 49 الى 99 عامل مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

كما استند هذا التصنيف أيضا الى المعايير النوعية في التمييز بين كل من الاشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، و المستخدمون اغلبهم من العائلة، عكس المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة حيث تعرف نوعا من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم اكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من التنظيم، و هكذا تنظيم المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة حيث تعرف نوعا من تقسيم العمل، فيبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم اكثر بالإدارة و التسيير فيظهر بذلك نوع من التنظيم، وهكذا التنظيم يكون اكثر وضوحا للمؤسسات الكبيرة.[2]

يتضح مما سبق أن اغلب الجهات قد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل شبه مستقر دون مراعات لتطور المراحل الاقتصادية لها عبر الزمن، والذي قد يؤدي إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مرحلة زمنية الى أخرى حيث تغير قيم رأس الكال، وعدد العمال، التكنولوجيا المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

كما أن مفهوم معظم الدول و الهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بشكل كبير على المعيار الثلاثي الأبعاد (عدد العمال، رقم الأعمال، درجة الاستقلالية) لكن في الحقيقة لا يجب التمادي كثيرا في اعتبار عدد العمال و رقم الأعمال مقياسين أساسيان فكل منهما له نقائص تؤخذ عليه فنجد مثلا أن معيار العمالة لا يخلو من العيوب التي تحد من استخدامه و من أهم المشاكل التي تواجهه هي أن الصناعات الصغيرة تلجأ أحيانا إلى استخدام العمالة الموسمية، العمالة المؤقتة، و كذلك أفراد الأسرة، بالإضافة إلى أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار نوعية العمالة ومؤهلاتها، أما معيار رقم الأعمال فتكمن الصعوبة في استخدامه في أن المبيعات تخضع

[1] معيزة مسعود امير، **مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاستدانة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2015/ 2016، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] رحيل آسيا مرجع سابق، ص 76.

في كثير من الاوقات للموسمية كما يصعب استخدامه في حالة اجراء المقارنة بين أنواع مختلفة من الصناعات، وفي حالة التضخم .[1]

3-تعريف الاتحاد الاوربي:

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.[2]

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشتغل أقل من 10 أجزاء.

- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5ملايين أورو.

- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[3]

4-تعريف بنك التنمية الصناعية:

يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها المنشآت التي لا تتجاوز قيمة الاصول الثابتة في الواحدة منها مائة ألف جنيه مصري، بخلاف قيمة الاراضي والمباني، أي نحو ثلاثة وثلاثون ألف دولار أمريكي بأسعار صرف عام 1993.[4]

5- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

وفقا للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 والصادر بالجريدة الرسمية في: 2017/01/11 والذي يهدف إلى:[5]

1) بعث النمو الاقتصادي.
2) تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] رحيل آسيا مرجع سابق، ص 76.

[2] زوينة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة الماجيستر، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006.

[3] رحيل آسيا مرجع سابق، ص 76.

[4] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، اتراكن للطباعة والنشر، جامعة بسكرة الجزائر، 2008 ص27-30-32.

[5] بوساق أحمد، **البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) – حالة الجزائر –**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2021/2020، ص10.

3) تحسين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها.
4) تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير.
5) ترقية ثقافة المقاولة.
6) تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

واعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير كمية ونوعية كرقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، رأس المال.. الخ غير أن التعريف المتداول ارتكز على ثلاث معايير وهي، عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تستوفي معيار الاستقلالية وتنتج سلعا وخدمات، وتشتغل من 01 الى 250 عامل على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دينار، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	بين 1 و9 عمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	بين 10و 49 عامل	لا تتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	بين 50 و250 عامل	بين 400 مليون و4 مليار دج	بين 200 مليون و1 مليار دج

المصدر: العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية**، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، ص 169 – 170.

ثانيا: معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مفهومها نصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة كالحجم، عدد العمال، حجم الاستثمارات وغيرها من المعايير التي سنحاول ذكرها.

1-المعايير الكمية: وتتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية، الاحصائية، النقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات.[1]

[1] العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية**، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، ص 169 – 170.

أ-**عدد العمال:** ونقصد به عدد المستخدمين في المؤسسات، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتمييز حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف أيضا من دولة إلى أخرى، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال نذكر التصنيف الآتي مثلا:

الجدول رقم 03: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار العمال

المؤسسات	عدد العمال
المؤسسة المصغرة	من 1 الى 9 عمال
المؤسسة الصغيرة	من 10 الى 49 عامل
المؤسسة المتوسطة	من 50 الى 99 عامل

المصدر: العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية**، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، ص 169 – 170.

ب – معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من اهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دوله الى اخرى، يأخذ هذا المعيار انه لا يصلح بمفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدامه كما يرى المقارنة بين صناعات المماثلة في الدول المختلفة حيث تختلف قيمه النقود من دوله الى اخرى وحتى داخل الدولة الواحدة حسب معادلات تضخم وارتفاع الاسعار.

✓ قيمة الموجودات الثابتة الموظفة:

وهي حجم الطاقة المستعملة الممثلة في المنشآت المكثفة للعمل كالتكنولوجيا المستخدمة مثلا، حيث غالبا ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعمال حجم استثمارات ضعيف مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لهذا يمكن أن نستعين رقم الأعمال بالقيمة المضافة وهي أحسن تعبير منه، حيث تمثل القيم المنتجة الجديدة في المؤسسة، فشمولها لعوائد الانتاج المختلفة تستطيع في نطاق أوسع من كل المؤشرات السابقة كما نستطيع بواسطة هذه القيمة تتبع تطور المؤسسة عبر الزمن.

2- المعايير النوعية:

وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالية:[1]

أ. **الاستقلالية والمسؤولية:** بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية، وهو الذي

[1] مشري محمد، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2008- 2011ص 5-6.

يتولى اتخاذ القرارات ويتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية التامة في الادارة والتسيير وفي العمل.

ب. **الملكية:** يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الاحيان تابعة الى القطاع الخاص الا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

ت. **الحصة السوقية:** تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، بسبب محلية نشاطها وإمكانياتها وضيق الاسواق التي تواجه إليها منتجاتها، بالإضافة الى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الامكانيات وظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة، إذن فمعيار الحصة السوقية يعتبر من المعايير النوعية التي يتم التفرقة بين المؤسسات على اعتبار لترابط الذي يجمع بين مخرجات هده المؤسسات السوق.

ث. **التكنولوجيا:** تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال والقلة في رأس المال.

في هذا المطلب ذكرنا التعاريف المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقنا الى معاير تصنيفها المختلفة من معايير نوعية وكذا المعايير الكمية.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا أنها تشترك في الكثير من الخصائص خاصة مرونتها وسهولة دخولها وخروجها من الاسواق مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بل تعتبر مغذية ومكملة لها، الأمر الذي عزز دورها كمحرك أساسي في دفع وتيرة النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان كما أن سهولة إنشائها أكسبها أهمية اجتماعية من خلال إسهامها في محاربة الفقر والعمل على التوزيع العادل للدخول خاصة في البلدان النامية.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- سهولة التأسيس: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في انشائها من احتياجاتها على رؤوس اموال صغيرة نسبيا، حيث انها تستند بالأساس الى جذب وتفعيل مدخرات الاشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في انواع متعددة من النشاط الاقتصادي.[1]

[1] بشلوش سعاد، قهواجي أمينة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس 2010- 2019، ص 431-432.

2- تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوو الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكاليف.

3-مرونة الادارة: يستطيع هذا النوع من المؤسسات التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك الى الطابع الغير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي.[1]

4-القابلية للأبداع والابتكار: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الاحيان على الابتكار والابداع في منتجاتها، وهذا راجع الى أن هذه المؤسسات لا يمكنها ان تنتج حجم كبير لهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بأجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمتكرر وتشجيع العمال على الاقتراح وابداء الرأي مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكارات.[2]

5- الكفاءة والفعالية: تتحقق هذه الكفاءة والفعالية من خلال القدرة على الاداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، اضافة الى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة.[3]

6-انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع هذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة مختصة ز- المناولة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الاولى بمجموعة من المهام في اطار التعاون لخدمة الثانية، وتتمثل أشكال التعاون في:[4]

التعاون المباشر: يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون انتاج احداهما وسيطا لإنتاج الآخر، حيث ان هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق فرص عمل كما يعمل على تنمية الصناع.[5]

التعاون غير المباشر: يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين، في حدود امكانياتها الادارية والفنية.

7- عنصر العمل: أغلب الحالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالكثافة عنصر العمل، وهو ما يتناسب مع فنون الانتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر الى رؤوس الأموال.

---

[1] بشلوش سعاد، قهواجي امينة، مرجع سابق، ص432.

[2] المرجع نفسه، ص432.

[3] المرجع نفسه، ص432.

[4] المرجع نفسه، ص432..

[5] المرجع نفسه، ص432.

8- القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار: أي التحول الى انتاج سلع وخدمات اخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الاصول الكلية في اغلب الأحيان ان درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الاسواق الصغيرة والمحدودة والتي تثير الاهتمام المؤسسات الكبيرة.[1]

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف مختلفة في مختلف البلدان فان وجود تعاريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد وهو ضروري ويرجع ذلك لأسباب التالية:[2]

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها.
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف.
- تسهيل الدراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع.
- التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل.
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع.

هذا ما ذهب اليه المشرع حيث أكد على أهمية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير التي حددها واعتبرها مرجعا:

- ✓ لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها.
- ✓ تجميع الإحصائيات ومعالجة الاحصائيات فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على انشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع التكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها الى وحدات صغيرة.
- ✓ ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما ادى بالهيئات الدولية الى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لأنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين.

[1] عاشور كتوش، طرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 1034.

[2] زوينة محمد الصالح، مرجع سابق.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في:[1]

- جذب وتعبئة المدخرات
- تنمية الصادرات
- تحقيق التكامل الصناعي
- التنمية الإقليمية

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لصاحب المشروع ان لإنشاء مشروع صغير أهمية بالغة بالنسبة لصاحب المشروع حيث سنعرض فيما يلي ما يمكن لصاحب المشروع تحقيقه من مشروعه:[2]

- **تحقيق الاستقلالية:** إن من بين أهم ما يحققه صاحب المشروع الصغير هو تمتعه بالاستقلالية التامة وعدم خضوعه لأي كان، حيث يكون هو المعطي للأوامر بدل تلقينها كما يستطيع تطبيق أفكاره دون قيد أو حواجز.[3]
- **المساهمة في توسيع وتنويع الاقتصاد الوطني:** إن امتداد أنشطتها و تنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، جعل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع أفقي موجود في جميع الأنشطة و لا يختص بنشاط معين، حيث يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يعزز من مرونة الاقتصاد من خلال توسيع وتنويع الاقتصاد المحلي، وبالتالي الحد من التعرض للصدمات الخاصة بقطاع معين (كقطاع المحروقات) و التقلبات في تدفقات رأس المال الخاص الدولي ويتركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبعة قطاعات أساسية تجذب الاستثمارات إليها وهي: النقل، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، التجارة، الخدمات، السياحة و الفلاحة.[4]

من خلال هذا المطلب تطرقنا الى الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاهمية البالغة التي تلعبها هذه الاخيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في سبيل توفير المناخ الاستثماري لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير الأرضية القانونية والمؤسساتية الكفيلة بترقية

---

[1] بلعميري عسري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة**، اطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، سنة 2019-2020 ص27

[2] المرجع نفسه ، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

[4] جودي حنان، **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي**، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 50.

وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار، وفي هذا الصدد قمنا من خلال هذا المبحث بالتطرق الى وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرت بها البلاد بعد الاستقلال، كما تم أيضا استعراض جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد الفراغ القانوني والمؤسساتي الذي يؤطر نشاط هذا القطاع.

1-المرحلة الأولى:1963-1980:

خلال هذه الفترة، ركزت الجزائر على اختيار استراتيجية التنمية المعتمدة على مبادئ الاقتصاد الموجه وإعطاء القطاع العام الدور الاساسي، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى، باعتبارها رمزا للتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهمشا، وهذا ما تؤكده قوانين الاستثمار الخاصة بسنتي (1963 و1966) حيث اهتم قانون سنة 1963 فقط بمعالجة عدم استقرار المحيط الذي ميز الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ولم يكن له تأثير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الامر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي، أما قانون الاستثمار لسنة 1966، فعلى الرغم من أنه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في اطار التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناء على ذلك اعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، إلا أنه ساهم في وضع قيود وعراقيل حالت دون تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لتأكيده على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات على اساس معايير انتقائية، كما اعتبر القطاع الخاص خلال هذه المرحلة قطاعا استغلاليا، وشددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي وتكبح تطوره من ناحية العدد والانتاج، إضافة إلى منعه من الاسترداد والتصدير، ولكن ذلك لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار الانتاجي، حيث وصل عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي إنشاؤها سنة 1966 الى حوالي 263 مؤسسة، توفر 10200 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.[1]

2 -المرحلة الثانية تمتد من 1982 – 1988

ان تفكير الدولة في دخولها الى اقتصاد السوق اعاد النظر في الاطار القانوني والاداري للمؤسسات المتوسطة والصغيرة فاصله وذلك من خلال القيام الدولة لمجموعه من الاصلاحات التي ساهمت في بروز المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حيث زياده عددها وتنوع نشاطها ومن ابرزه الاطر القانونية اصدار القانون رقم 11/82 الصدر في 1982/8/21 متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني فاصله وكذلك انشاء الديوان التوجيهي للمتابعة وتنسيق للاستثمار الخاص في سنه 1983 وايضا فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب

[1] مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000و14000**- دراسة ميدانية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2009-2010.

المؤسسات الخاصة في سنه 1987 وبداية التحضير الاصلاح الاقتصادي والدخول الاقتصاد السوق في سنه 1988 وهذه الاجراءات القانونية الادارية شجعت على ظهور مؤسسه متوسطة وصغيره كثيره متنوعه النشاط فاصله كم ساعدت المؤسسة المتوسطة الصغيرة الموجودة سابقا على ترجيع عمليه التصدير المنتوجات والخدمات.[1]

3- المرحلة الثالثة: تشجيع الاستثمار الخاص وتطويريه بعد 2001:

- القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 03-01 الصادر 20 اوت 2001:

جاء ليعدل ويتمم قانون 93-12 وهو القانون المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو اعادة هيكلة رأس المال لمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة في هذا القانون، وشمل القانون على ما يلي:[2]

المساوات بين المستثمرين المحليين والأجانب وإلغاء التمييز ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وانشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، واصدار التراخيص وفتحت لهم فروع عبر كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد استراتيجية تطوير الاستثمار ويقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.

4- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001:

وهو القانون الذي يعطي الشرعية الاستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها:

المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة على تنافسيتها والمساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة والابداع فيها ولتحقيق هذا تم ابرام بروتكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على

[1] مرزوقي نوال، مرجع سابق

[2] هاجر بوزيان الرحماني، **المقاولاتية**، كتاب بيداغوجي موجه لمستوى السنة أولى ماستر جميع التخصصات، العالم يقرأ للنشر والتوزيع، جامعة بوشعيب تموشنت، السداسي الأول 2022، ص35.

الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الانتاج الدولية.[1]

ومنه نستنتج أنه يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد وبيانات منسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وهذا لمساعدة كل الأطراف المعنية بشأن التنموي عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص في فهم هذه المؤسسات وتقييم أثر التغيرات الخاصة ببيئة العمل عليها من خلال اجراء المشاورات ووضع الحلول الملائمة.

المبحث الثالث: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر عملية تمويل المؤسسة من الوظائف الحساسة والمهمة لأنها تأتي مع تعقيد البحث والدراسة.

إن تمويل أي مؤسسة وأي دولة يشكل عائقاً أمام بدايتها ونجاحها إنه يسير في عروق المنظمة ويساعدها على تحدي الصعوبات، وتشجيع الإبداع، وزيادة النمو، ودفع العجلات التنمية وكل ما يخرج منها. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر قرار التمويل من أهم وأصعب القرارات التي يواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يخلق صعوبات من جهة، إيجاد المصادر الضرورية للتمويل وتخصيصها للأنشطة المختلفة لأنشطة المؤسسة على الجانب الآخر. إذا فشلت المؤسسة في تلبية احتياجاتها المالية وغير قادرة على الحصول على الأموال اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات، وهي تواجه مخاطر قد تؤدي في النهاية إلى تصفيتها وإفلاسها.

سنحاول من خلال هذا الفصل تغطية عموميات عن التمويل وكذا مصادر التمويل المختلفة المتاحة للمؤسسات الصغير والمتوسطة، بالإضافة إلى معالجة تناول مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد العوائق المختلفة التي تحد من مصادر التمويل المتاحة.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل

يعد التمويل مهما جدا لكل كيان خاصة في بداية نشاطه، حيث جيب على صاحب المشروع أن يقوم بالبحث عن مصادر تمويل مناسبة لمشروعه من أجل الوصول إلى أهدافه المسطرة. وعليه سيتم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى التمويل من حيث المفهوم الرئيسية، أمهيته وكذا أنواعه.

[1] هاجر بوزيان الرحماني، **المقاولاتية**، كتاب بيداغوجي موجه لمستوى السنة أولى ماستر جميع التخصصات، العالم يقرأ للنشر والتوزيع، جامعة بوشعيب تموشنت، السداسي الأول 2022، ص35.

أولا: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الاخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين فهناك من يعرف التمويل على انه الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة وهو جزء من الادارة المالية.[1]

التمويل وظيفة ادارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الارقام المطلوبة للقيام بنشاط ما في المنشأة لتحديد هدف محدد سابقا اي بمعنى اخر ومن منظور اسلامي هي الوظيفة التي تحدد الموارد المالية ذات المصادر المشروعة ورصد المبالغ المطلوبة لتمويل نشاطات مباحة وتوضيح طريقة صرفها وذلك من اجل تحقيق اهداف محددة مسبقا تتماشى مع روح الاسلام ولا تتعارض معه.[2]

يعرف أيضا على أنه " توفير النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة الى الأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج وذلك في فترات زمنية معينة. [3]

ثانيا: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات تابعه لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجا عند الحاجة الى مصادر خارجيه لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل اهميه كبيره تتمثل في: [4]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها
- يساعد على انجاز مشاريع معطله واخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني
- يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات
- يعتبر تمويل كوسيله سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حاله العجز المالي
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 95.

[2] حسين محمد سمحان، احمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي**، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 36.

[3] بوعبد الله هيبة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008/ 2009، ص 65.

[4] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 96.

- المحافظة على سيوله المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية ويقصد بسهوله توفير الاموال السائلة الكافية لمواجهه الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فتره قصيره دون خسائر كبيره.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة ذلك انها المحدد لكفاءة متخذ القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة على طبيعة المشروع الاستثمار المستهدف واختيار احسانها واستخدامها استخداما امثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفه وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الآداب المسطرة وان قرار اختيار طرق التمويه يعتبر اساسيات المالية حيث يرتبط بها كراسه الميل وتكلفته الذي يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن.

ثالثا: أنواع التمويل

يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية فلهذا وكذا أهميتهن ويمكن تلخيصهما في النقاط التالية:[1]

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازمة.
- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الاقتصادية الأخرى بكل موضوعية.
- دراسة فعالة لتكاليف للمشروع الاستثماري ومحاولة تغطية جزء منها.
- تلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تضم المخاطر (المصارف المركزية) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات).
- التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.

ذكرنا في هذا المطلب عموميات عن التمويل حيث تطرقنا الى مفهومه وأهميته الكبيرة بالإضافة الى انواعه المختلفة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد المستثمرون عادة على مصدرين هامين للتمويل، التمويل الذاتي أو استخدام القروض، حسب طبيعة المشروع. تتطلب المشاريع الخدمية رأس مال أقل من المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على التوريدات من الموردين. الأموال التي يتم جمعها ذاتيًا إما تعتمد بنسبة 100٪ على أموال صاحب المشروع، أو اللجوء إلى الشراكات، أو الاكتتاب في أسهم الشركة. فيما يتعلق بالتمويل عن طريق القروض، لا تزال الشركات الصغيرة تواجه صعوبات في منح الائتمان بسبب ضعف الضمانات، خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة من الصفر،

[1] بوكنة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 125.

ذات الأسماء غير المعروفة، والمراكز السوقية المحدودة، وعدم اليقين الكبير بشأن العائدات التي يمكن أن تدرها المشاريع، والتي يؤكد اهمية دور البنوك المحلية.. ضعفها. في تمويل خزينة المؤسسة.

أولا: التمويل من المصادر الداخلية

تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية و، تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال (الأموال الشخصية:) ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.[1]

2- التمويل الذاتي: يقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي انشاتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستقلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصوره دائمه أو لمده طويله، وعليه في التمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الارباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدره المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك الى ان توسيع الامكانيات التمويل الذاتي يرتبط اساسا بقدره المشروع على ضغط التكاليف الانتاج من جهة ورفع اسعار منتجاته الامر الذي يسمح بزياده الارباح من جهاز اخرى.[2]

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية

عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

1-الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي ه فان يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.[3]

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 23.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 98.

[3] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، 24.

2-الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصري في القروض القصيرة الاجل التي تحصل عليها المنشأة من البنوك ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجه اعتماد المنشاة كمصدر للتمويل قصير الاجل وتميز المصرفي بانه اقل تكلفه من الائتمان التجاري في الحالات التي تفصل فيها المنشأة من الاستفادة من الخصم كما يعتبر مصدرا مقبولا لتمويل الاصول الدائمة في المنشآت التي تعاني من صعوبات تمويل تلك الاصول من مصادر طويله الاجل ويضاف الى ذلك انه اكثر مرونة من الاكتمال التجاري الذي يأتي في صوره نقديه وليس في صوره بضاعه غير انه اقل مرونة من ناحيه اخرى ذلك انه لا يتغير تلقائيا مع تغير حجم النشاط.[1]

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.[2]

4- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.[3]

5- عقود تحويل الفاتورة: ان من بين ادوات التمويل المعاصرة هي شراء أو خصم الذمم حيث تقوم مؤسسه مختصه في هذا النشاط أو احدى البنوك التجارية التي تتوفر عند هذه الخدمة بشراء حسابات اوراق القبض والعملاء الموجودة بحسابات المؤسسة والتي تتراوح مده استحقاقها بين 20 الى 120 يوما وتتيح هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على نقديه جاهزة ومستمرة دون الحاجه الى انتظار تاريخ الاستحقاق لتحصيل ديونها من العملاء وترجع المؤسسات ذات راس المال المحدود أو تلك التي تحقق ارادات المتدنية الى

[1] بوعظم فايزة، **قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات**، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021، ص 106.

[2] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص24.

[3] المرجع نفسه ، ص24.

نظام عقد تحويل الفاتورة لأنه يتفرق وامكانياتها المحدودة في ظل ظروفها التي تقضي بصعوبة الحصول على التمويل .[1]

في هذا المطلب تعرفنا على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة منها الداخلية كرأس المال والتمويل الذاتي وكذا المصادر الخارجية المختلفة كالقروض وغيرها.

المطلب الثالث: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العديد من المشاكل والعقبات، وهذه الصعوبات متعددة الأوجه ومنها الجوانب الإدارية، مثل تدني كفاءة الكادر الإداري، والعقبات في العقارات الصناعية، ومشكلات التسويق، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن حواجز التمويل هي واحدة من أهم القضايا التي تعيق تأسيسها وتنميتها، والصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم قد أصابت الممارسين في هذا المجال، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالطبيعة. هذه وغيرها من الوكالات الخارجية. الشروط التي تفرضها بيئة خارجية معقدة على التمويل المقدم من البنوك والمؤسسات المالية. فيما يلي أهم معوقات التمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم القطاع بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

أولا: عدم ملائمه صيغ التمويل البنكي: غالبا مصادر التمويل الداخلية سواء الاحتياطات والارباح المتراكمة من مشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الدعم من الاقارب والاصدقاء لا تسد كل احتياجات التمويلية لها، فتلجا للسوق البنكي الذي يظهر تحفظا حيال تقديم التمويل لهذه المؤسسات، حيث تفضل غالبيه البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات الاصول الرأسمالية الكبيرة والذي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحيه والاقل مخاطرة ولعل اهم اسباب عدم قدره المؤسسة الصغيرة المتوسطة على الاقراض من البنوك ما يلي:[2]

- ضعف الضمانات لدى هذه المؤسسات ففي مصر مثلا تعتمد البنوك في تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة على عده معايير وفي مقدمتها الضمانات.
- ارتفاع تكاليف الفائدة على القروض لتعويض درجه المخاطرة العالية في تقاريرها للتعامل مع النظام المصرفي
- ارتفاع تكاليف المعاملة المصرفية بسبب انخفاض مبلغ القرض والاجراءات الادارية المعقدة.
- ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية نسب الرافعة التشغيلية ونسبه المصروفات الى الايرادات ومعدلات الربحية وغيرها من النسب وهو ما

[1] بوعظم فايزة، **قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات**، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021، ص 106.

[2] بوساق احمد، لخلف عثمان، **معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 536-537.

لا يتوفر غالبا في هذا النوع من المؤسسات لتحديد الجدارة الائتمانية وبالتالي عزوف البنوك عن منح التمويل اللازم.

- عدم القدرة على اعداد ملف ائتماني حيث تفتقد العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة للخبرة المصرفية والقدرة على اعداد ملف الائتماني يمكن تقديمه للبنوك للحصول على تمويل اللازم وكذلك عدم استيعاب البنوك لجدوى التعامل مع هذه المؤسسات خاصه ان ربحيه هذا القطاع ينتج عن قيام البنك بتقديم كافة المنتجات المصرفية للعميل دون التركيز على منح التمويل فقط.[1]

وفي الجزائر مثلا ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في دعم وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها لمبالغ تقدر 1412 بمليار دينار جزائري في سنه 2008، بنسبه 54% من مجموع القروض الكلية الموزعة على اقتصاد الوطني بمقدار زياده تقدر ب 240% خلال الخمس سنوات الأخيرة الا ان عرض هذه القروض ما يزال موجودا وغير كافيه سواء للمؤسسات حديثه النشأة أو التي تسعى لتوسيع مشاريعها، كما ان غالبيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج الى تمويل متوسط وطويل الاجل لأغراض الانشاء أو الاستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح البنوك التي تفضل منح قروض قصيره الاجل، كما ان ارتفاع اسعار الفائدة وشروط سداد القرض تعد من معوقات التمويل البنك المؤسسات صغير المتوسطة على اعتبار قله ربحيها خاصه في السنوات الاولى لبداية النشاط كما تعد الضمانات من اهم عناصر المنح التمويل في البنوك لأنها تؤدي الى التخفيض من احتمال عدم قدره المقترض على سداد دينه تجاهها مقربه وهو ما تفتقر اليه جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تشير احصائيات الى انه نهاية عام 2012 استفاد 3.3% فقط من اجمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من القروض المصرفية .[2]

ثانيا: المعيقات الاجرائية: تتمثل بضعف الخبرات الإدارية والمالية والفنية لدى اصحاب هذه المشاريع اضافتنا للافتقار معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى الهيكل التنظيم السليم والذي يؤدي في كثير من الاحيان الى خلق مشاكل مثل عدم القدرة على الفصل ما بين الملكية والإدارة.[3]

[1] بوساق احمد، لخلف عثمان، **معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 536-537.

[2] المرجع نفسه، ص 536-537.

[3] حسين محمد سمعان، احمد عارف العساف، مرجع سابق، ص 43.

ثالثا: العشوائية في تنفيذ المشروعات: إذ يلجأ بعض الأصحاب المشاريع الصغيرة إلى التقليد أحيانا و اختيار مشاريع غير ملائمه لبيئتها أحيانا أخرى ناهيك عن افتقاد هذه المشاريع إلى الدراسة بحيث يتم انشاء معظمها دون إجراء دراسة مسحيه للسوق ودون إجراء دراسة فنيه لتكاليف المشروع ودون إجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع.[1]

رابعا: ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملاءمة نماذجها الاقراضية: في كثير من الدول النامية وفي الدول العربية على وجه الخصوص ترجع قله حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لعدم تمكن البنوك من التعامل مع هذا النوع من القروض سواء لغياب أو ضعف القدرات الفنية لديها أو لاستخدامها استراتيجيات أو نماذج اقتراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيه تلك المؤسسات.[2]

خامسا: ضعف التمويل الذاتي:

من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، ضعف القدرة على التمويل الذاتي إذ تؤكد الاحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبه 25% الى 35% من حاجتها التمويلية ويعود ذلك إلى ضعف الادخارات الشخصية وعدم كفايتها الوفاء بحاجته تمويليه في نهاية 1994 لوحظ مثلا تبقى لتقرير اللجنة العامة للخطة 1996 أن ما لا يقل عن 76% من عدد المشروعات الناشئة الفرنسية لا تتجاوز مصادرها الخاصة 25,000 فرنك فرنسي وقد ترتب على ذلك ان التمويل الذاتي رغم تقدمه في المشروعات الصغيرة المتوسطة الفرنسية إلا أنه لم يتجاوز في نهاية 1997 معدل 22.8 مقابل 41.7 في الشركات الكبرى.

وبالنظر إلى اشتداد الحاجة إلى المال في المرحلة الأولى لانطلاق المؤسسة وذلك لتمويل التطور والنمو بما أن هذه المؤسسة تفتقر عادة إلى الشهرة والثقة المطلوبين للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها فأنها تضطر إلى اللجوء إلى القروض البنكية ذات المخاطر المرتفعة أسعار الفائدة مرتفعة.[3]

أحجام البنوك التقليدية على التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ترى البنوك عدم جدوى التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بسبب ظله حجم معاملتها من جهة وارتفاع درجه مخاطر القروض ممنوحه لها من جهة اخرى وفي تحقيق قام به البنك الدولي أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم انشاؤها بأموال خاصه بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية ويمكن ارجاع أحجام المصارف عن تمويل هذا القطاع للأسباب الأتية: [4]

- مصداقيه وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه المؤسسات للمصاريف مما يحول دون معرفه مركزها المالي ووضعيتها وافاق نشاطها الاقتصادي.

[1] حسين محمد سمعان، احمد عارف العساف، مرجع سابق، ص 43.

[2] بوساق احمد، لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 536-537.

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 114.

[4] بوساق احمد، لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 536-537.

- العلاقة غير الطبيعية التي تربط بين هذه المؤسسات وإدارة الضرائب حيث أصبحت ذهنيه التهرب والغش الضريبي من جهة وانعدام الثقة من جهة ثانيه هي السائد بين الطرفين.
- غياب إدارة ماليه كفئه مما يجعلها عرضه لاختلال توازنها المالي مما يضعف من وجهه نظر البنك من قدرتها على الاستدانة ويقوى احتمال تعثرها على السداد.

يعتبر التمويل بمثابة الحجر الأساس في سيرورة النشاط الاقتصادي للمؤسسة بحيث تقوم المؤسسات بتمويل نشاطاتها عن طريق مجموعة من المصادر أما أن تكون هذه المصادر داخلية كرأس المال أو خارجية كالقروض والائتمان وغيرها من المصادر كما انه هنالك مجموعة من العوائق التي تصعب عملية التمويل.

الخلاصة:

كما رأينا، تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في المعادلة الاقتصادية من خلال فرض نفسها كعوامل اقتصادية فعالة في نظام بيئة الأعمال المعاصرة، على الرغم من أن الغموض المفاهيمي يتفاقم بسبب عدم وجود تعريف دقيق معترف به من قبل الخبراء، التعريفات مقبولة بشكل عام من قبل المفكرين وحتى الدول، لم يمنع ذلك بعض المحاولات من قبل المنظمات الدولية مثل الدول لتعريفها وفقًا لظروف وجودها السائد من حيث عناصر بنائها الاقتصادي، وكذلك تحديد التصنيفات والأشكال المناسبة لمعدلها.

ولكن هذه المؤسسات لا يخفى دورها اللامحدود والمتزايد في تعزيز التنمية والنمو وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاهتمام المتزايد بها وما يترتب على ذلك من اقتصاد وطني من خلال دورها في خلق مساهمة متطورة فعالة وفعالة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الجوانب الاجتماعية مع الميزات الجديدة التي أصبحت الفرق في بيئة الأعمال اليوم مع ثروة تكنولوجيا المعلومات وانفتاح السوق وتقارب المسافة من الدعم الرئيسي

تعرض ظاهرة العولمة الشركات الصغيرة والمتوسطة للعديد من التحديات المصاحبة التي تتعرض الأعمال التجارية للتهديد، وتهدد وجودها ووجودها، وتحتاج إلى إيجاد أفضل السبل والوسائل للاستجابة لها والتكيف معها لدعمها وتطويرها.

الفصل الثاني:

❋ دراسة ميدانية حول دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

بعد انتهاج الدولة سياسة التحرر من خلال الاصلاحات الهيكلية التي مست كل القطاعات، وسياسة الانتعاش الاقتصادي الذي هدفها تحرير الاقتصاد من الدولة، والحث على الاستثمار الخاص، من خلال تشجيع الخواص في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن خلال انشاء وكالات وصناديق تعني بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو ما يسمى بأجهزة الدعم .

وبعد التجارب العالمية لكل من الدول المتقدمة خصوصا التجربة الماليزية في منح القروض، أيقنت الدولة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في التنمية الشاملة، أنشأت عدة أجهزة مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM سنة 2004 والصندوق الوطني للتمويل عن البطالة كجهاز دعم لسنة 2010 والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 أو ما يسمى حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لتلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كيفية الاستفادة من مشاريعه، وكذا كيفية التمويل وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الثاني : شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول : عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم آليات الدعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع .

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تسعى لتشجيع كل صيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي وكذا التعريف بهذا الجهاز .

أولا : نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الوكالة نشأت سنة 1996، وباشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثر من 16961 طلب إنشاء، ومنحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع، وهوما يعني وجود فكر المقاولة وروح المقاولة والمبادرة لدى الشباب، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08.

وفي سنة 2020 تم تغيير اسم الوكالة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

ثانيا: مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وتجسيد الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحويله إلى مشاريع استثمارية حقيقية، ذلك بتوفير تمويل بعدة أشكال وكذا متابعة ميدانية قبل وأثناء وبعد إنشاء وتجسيد المشروع.

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

في هذا المطلب سنتطرق إلى الأهداف المحددة التي تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تحقيقها من خلال القيام بعد مهام مسطرة .

أولا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هنالك العديد من المهام:[1]

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج تكوين والتوظيف الأولي.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أومقاولة أومؤسسة إدارية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أوالخواص.

كذلك يمكن للوكالة من أجل تجسيد مهامها على أحسن وجه أن تقوم بما يلي:

- تكليف من يقوم بإنجاز دراسة الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظيم وتدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد مشاريعهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة، يتم إعدادها مع الهياكل القانونية.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد،2003،54/09/10 المرسوم التنفيذي رقم 296-96المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة،6 ص 6.

- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

بالإضافة إلى أن الوكالة تقوم بالمهام التالية:[1]

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع.
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجل التسيير والتنظيم الإداري.
- علاوة على أن الوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني، وتسهر على استحداث مؤسسات تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل من جهة، فإنها من جهة أخرى تعمل على ضمان استرداد الديون المحصلة عليها خلال الآجال المحددة.
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي أو الوطني.
- السهر على عصرنة عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنه آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، خلال كل مراحل المرافقة، وتعمل الوكالة في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية، وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني، كما أن للوكالة عدة فروع جهوية والعديد من الوكالات المحلية، وبحكم توزيعها الجهوي المتوازن، تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع خلق النشاطات لفائدة الشباب أصحاب المبادرات

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد،2003،10/09/54 المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة،6 ص 6.

- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى تشغيل الشباب قصد تحسين أوضاعهم الاجتماعية
- خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد

وتلعب الوكالة الوطنية دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال :[1]

- حملات اعلامية وتحسيسية متواصلة خاصة مع الجامعات ومراكز التكوين المهني وذلك من خلال دور المقاولاتية بجميع جامعات الوطن ودار المرافقة الخاصة بالتكوين المهني.
- أسلوب المرافقة الفردية الذي يتبع مع كل شاب مبادر عبر جميع مراحل انشاء المشروع .
- المجهودات التي تلعبها الوكالة لمعرفة امكانيات واحتياجات كل منطقة في التراب الوطني وتقديمها للشباب بغية الاستثمار فيها.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمتعاملين معها

في هذا المطلب سنذكر الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وإبرز المتعاملين مع جهاز الوكالة.

أولا : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع برج بوعريريج فرع ولائي على مستوى الولاية من:

مدير الفرع: يترأس الفرع يقوم بتسيير نشاط الوكالة والسهر على السير الحسن لفرعه من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة، ويعمل تحت سلطته المباشرة كل من **الأمانة، مكلف الأرشيف،** المكلفون بالاتصال والإطارات المكونون بالإضافة إلى رؤساء المصالح .

يحتوي فرع برج بوعريريج على خمسة مصالح رئيسية هي:

1-**مصلحة المرافقة:** والتي تعد القلب النابض للوكالة حيث تضم رئيس المصلحة وكذا المرافقين الذين يقومون بمرافقة الشباب حاملي المشاريع منذ الاستقبال الى غاية تجسيد المشاريع.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

2- مصلحة المالية والمحاسبة: تحتوي على رئيس مصلحة وإطارين محاسبين، حيث تقوم المصلحة بمسك الدفاتر المحاسبية وكذا جميع العمليات المالية.

3- **مصلحة الإدارة والوسائل:** تضم هذه المصلحة كل من رئيس المصلحة وإطارين في التسير الاداري، وعون الاستقبال والتوجيه وكذا عون النظافة وسائقين .

4- مصلحة الاحصاء والاعلام الالي :تتكون من رئيس مصلحة وكذا مهندس في الإعلام الألي ومهندس في الإحصاء .

5- مصلحة المنازعات : المتابعة والتحصيل تتكون من رئيس مصلحة، إطارات مكلفة بالمنازعات، إطارات مكلفة بالمتابعة والتحصيل .

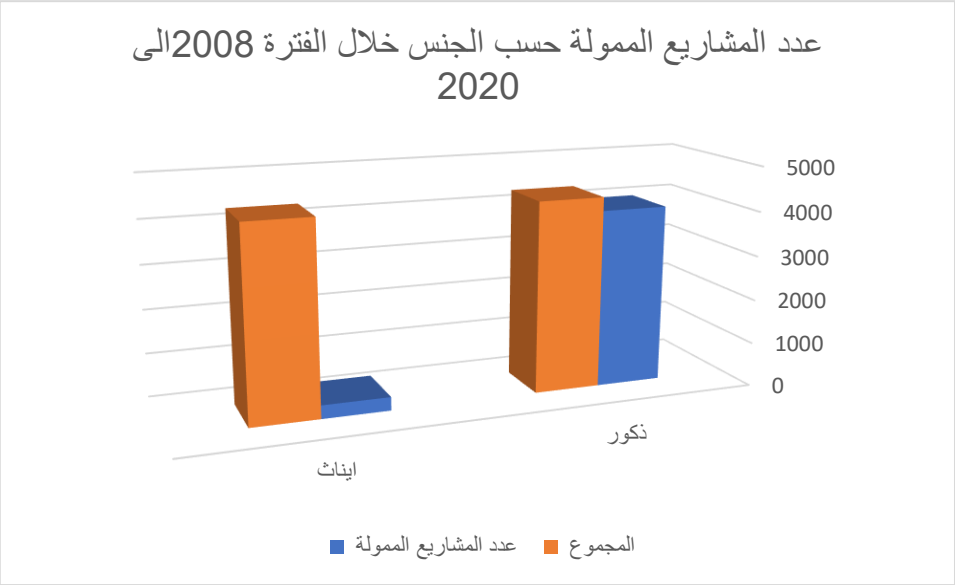

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ثانيا: المتعاملين مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بغية السير الحسن للمهام المسندة وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات العليا،تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع العديد من المتعاملين منهم : البنوك والضرائب، السجل التجاري، الغرفة الفلاحية، غرفة الصناعة والحرف التقليدية، التأمينات.

1-**البنوك** : تعد البنوك شريكا أساسيا للوكالة، بحيث تعمل على منح قروض للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة حسب طريقة التمويل الثلاثي، وتضم البنوك الوطنية .

- **BNA:البنك الوطني الجزائري**

أنشئ في 13 جوان 1966 وهويعتبر من البنوك التجارية، يقوم بكل نشاطات مصرف إيداع لاسيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، يعالج كل العمليات المصرفية، للصرف والقرض في اطار التشريع وتنظيم المصارف .

- **BADR :بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

أنشئ بموجب المرسوم رقم 209/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليار دينار جزائري،وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هوبنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تطوير الأرياف،هوبنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل مع اعطائه امتيازات للمهن الفلاحية والريفية .

2- **صندوق ضمان القروض** :

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 200/89 المؤرخ 9 جوان 1998، المتضمن أحداث صندوق يسمى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

3- مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج :

على اعتبار أن كافة المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الاقتصادية التي أنشأت على مستوى الولاية ملزمة بدفع الضرائب وكل الالتزامات الضريبية التي يمليها عليهم القانون خلال فترة النشاط،والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تسعى لتخفيف العبء المفروض على المكلف بالضريبة تقوم بمنحهم امتيازات جبائية لحاملي المشاريع.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المبحث الثاني : شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة

تختلف شروط واجراءات الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب البرنامج الذي يتم التقدم إليه .

المطلب الأول : شروط التأهيل وصيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

سنتطرق في هذا المطلب الى شروط الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا صيغ التمويلية المستخدمة من قبل الوكالة.

أولا : شروط التأهيل

للاستفادة من إعانات الوكالة يجب على الشاب اوالشباب الراغبين في انشاء مشاريع ان يستوفوا الشروط المجتمعة التالية:

- أن يكون سن حامل المشروع ما بين 18 و55 سنة .
- أن يكون حامل المشروع ذو شهادة أو تأهيل مهني وله مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى .
- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة .
- أن لا يكون حامل المشروع قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم .

ثانيا: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل توفير للمبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة ويعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الاطار على ثلاثة صيغ أساسية بشرط أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل باستثناء التمويل الذاتي في اطار جهاز ANADE.

1/ التمويل الذاتي : يقوم المستثمر بتمويل مشروعه بالكامل متحملا جميع التكاليف والمصاريف الضرورية، ثم يلجأ صاحب المشروع (فرد – شركة) للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للحصول على المزايا الضريبية كالإعفاء من حقوق التسجيل على عقود المؤسسات الصغيرة .

الجدول رقم 04: جدول يمثل التمويل الذاتي.

التمويل الذاتي AOUTOFINANCEMENT	المساهمة الشخصية Apport personnel
كامل مناطق التراب الوطني	% 100

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

2/ التمويل الثنائي : يتكون التمويل المختلط من المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب والقرض غير مدفوع من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وينقسم الهيكل المالي إلى مستويين :

- **المستوى الأول:**

الجدول رقم 05 : جدول يمثل المستوى الأول في التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
حتى 5000000دج	%29	%71

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

- **المستوى الثاني:**

الجدول رقم 06 : جدول يمثل المستوى الثاني للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
من 5000001 دج الى 10000000دج	% 28	%72

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

3/ التمويل الثلاثي: وهوتركيبة مالية يتم بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ويتكون من :

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.
- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

حدد القانون الجزائري وفق المرسوم التنفيذي 103-11 نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع، فوفق المادة الثالثة " يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد إحداثه أوتوسيعه"، والمادة الرابعة التي تنص على "يتراوح مبلغ القروض غير المكافأة حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة"، وينقسم الهيكل المالي للتمويل الثنائي إلى مستويين

- **المستوى الأول**

الجدول رقم 07: جدول يمثل المستوى الأول للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (ANADE)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5000000	%29	%1	%70

المصدر: معلومات مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

- **المستوى الثاني**

الجدول رقم 08: يمثل المستوى الثاني للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000001دج الى 10000000	%28	%02	%70

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الثاني : مراحل انشاء مؤسسة والتوسع فيها

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية إنشاء مؤسسة والتوسع فيها

أولا: مراحل انشاء مؤسسة مصغرة

1. مرحلة التسجيل، ايداع واعتماد المشروع

- يقوم حامل المشروع بالتسجيل عن طريق ملأ الاستمارة عبر المنصة الالكترونية للوكالة (https:promoteur.ANADE.dz)
- يتم تأكيد التسجيل من طرف صاحب المشروع في ظرف 24 ساعة
- يتم مراسلة صاحب الفكرة اوالمشروع عن طريق البريد الالكتروني لتحديد تاريخ المقابلة الفردية وكذا الوثائق المطلوبة لإيداع الملف
- يوم المقابلة الفردية يتم اعتماد التسجيل من طرف الوكالة وإداع الملف وإعداد الدراسة التقنو–اقتصادية (business plan) للمشروع
- متابعه صاحب المشروع لتكوين إجباري في مجال المقاولاتية مبرمج من طرف الوكالة
- يتم عرض المشروع على لجنه انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحضور صاحب المشروع وباقي الشركاء
- في حاله اعتماد المشروع تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية لصاحب المشروع شهاده التأهيل

في حاله التمويل الثلاثي تقوم الوكالة بإيداع الملف على مستوى البنك الممول للمشروع وأما باقي الصيغ التمويل فيتم الانتقال مباشره إلى المرحلة التالية

2. مرحلة تمويل المشروع

على صاحب المشروع التقرب من البنك للحصول على الموافقة البنكية(حاله التمويل الثلاثي) من اجل ايداع ملف التمويل على مستوى الوكالة والذي يتكون مما يلي :

- الموافقة البنكية
- وصل دفع المساهمة الشخصية في المشروع
- رقم التعريف البنكي للحساب الشخصي (RIB)
- السجل التجاري أو بطاقه فلاح بطاقه حرفي أو اعتماد بالنسبة للنشاطات المقننة
- عقد إيجار لمده 24 شهر قابله للتجديد على الأقل عقد الملكية عقد هبه عقد عاريه الاستعمال أو قرار الاستفادة من محل موجه لإيواء النشاط إن وجد
- محضر معاينه المحل منجز من طرف محضر قضائي
- نسخه من شهاده التصريح بالوجود أو رقم البطاقة الجبائية

- القانون الأساسي للمؤسسة في حاله شخص معنوي
- فواتير الشكلية للعتاد باحتساب كل الرسوم
- الفواتير الشكلية للتامين على الأخطار المتعددة وكل الاخطار للتجهيزات باحتساب كل الرسوم
- كشف أشغال تهيئه المحل باحتساب كل الرسوم إن وجدت
- عقد الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة

بعد تحويل قيمة القرض غير المكافئ الى حساب صاحب المشروع البنكي يتم :

- استلام أول أمر بسحب الصك البنكي الخاص بدفع اشتراك الانخراط في صندوق ضمان أخطار القروض البنكية ولاستلام أمر بسحب الصك البنكي الخاص بالطلبية يجب تقديم الوثائق التالية :

* نسخة من الصك البنكي خاص بدفع اشتراك الانخراط في صندوق ضمان اخطار القروض البنكية .
* تحرير عقد التوريد مع المورد لدى الموثق (العتاد المنقول غير معني)
* وصل الطلبية مؤشر عليه من طرق المورد حسب طبيعة العتاد .

3. مرحلة اقتناء العتاد

بعد تسليم الشيك الخاص بالطلبية وتوفر العتاد لدى المورد ومن أجل استلام الصك البنكي الخاص بالقيمة المتبقية من الطلبية يجب توفر ما يلي :

- ✓ معاينة العتاد من طرف الخبير المعتمد بحضور ممثل الوكالة على مستوى المورد
- ✓ معاينة العتاد من طرف الخبير المعتمد بحضور ممثل الوكالة على مستوى المورد (حالة النشاطات الصناعية والتحويلية) .
- ✓ استلام العتاد في المحل التجاري للمستثمر بحضور المورد أو ممثله، المستثمر، ممثل الوكالة والمحظر القضائي هذا الاخير يقوم بتحرير محضر معاينة .
- ✓ الرهن الحيازي (حسب نوت التمويل)

4. مرحلة بداية النشاط

- التامين الشامل للعتاد (كل صيغ التمويل) مع إحلال التأمين (التمويل الثلاثي والثنائي) .
- التوجه الى مصالح الضرائب من اجل الحصول على وثيقة تثبت الانطلاق الفعلي للنشاط .

5. مرحلة الاستغلال

خلال هذه المرحلة تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لصاحب المشروع قرار منح الامتيازات الضريبية لمرحلة الاستغلال (03، 06، 10 سنوات حسب المنطقة) وهذا بعد استلام صاحب للعتاد وبداية النشاط وتتمثل الامتيازات فيما يلي :

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الاضافية لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات او10 سنوات" حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ اتمامها .
- اعفاء لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IRG, IBS أو TAP) في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي .

عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، (عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها) .

غير أن المستثمرين الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الذي يجب الا يقل عن 10000 من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الاعمال المحقق .

الشكل رقم 02: مراحل انشاء مؤسسة

ثانيا : توسيع المشروع

يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من توسيع المشروع في نفس النشاط أو أي نشاط آخر عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والاستفادة من الامتيازات الممنوحة في هذه المرحلة شريطة استفاء الشروط المطلوبة .

بالنسبة للتوسع في النشاط الرئيسي أو في الأنشطة ذات الصلة :

- تقديم حصيلة الحسابية الختامية للسنتين الاخيرتين أو أي وثيقة تثبت حصيلة السنوات الجبائية للسنتين الخيرتين للمؤسسة .
- يتوجب تسديد 70 % على الأقل من قرضه البنكي.
- أن يكون منضبطا من حيث تسديد اقساط القرض غير المكافئ التي استوفت مدة استحقاقها .

وفي حالة عدم حلول آجال استحقاقات الأقساط القرض الغير المكافئ يعتبر المستثمر منضبطا في حالة تسديده 70% على الاقل من قرضه البنكي .

- أن يقوم بتسديد 70% من القرض الغير مكافئ عندما يتعلق الأمر بالتمويل الثنائي .
- تسديد كلي للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو الانتقال من صيغة التمويل الثلاثي إلى الثنائي
- حيازة التجهيزات الأساسية لممارسة النشاط (في مرحلة الانشاء) أو العتاد الذي تم تعويضه خلال الاستغلال.

بالنسبة لأصحاب المشاريع الراغبين في توسيع مشاريعهم في مجالات مغايرة لنشاطهم الأصلي شريطة :

- تقديم حصيلة الحسابات الختامية للسنتين الأخيرتين أو أي وثيقة تثبت حصيلة السنوات الجبائية للسنتين الأخيرتين للمؤسسة .
- حيازة التجهيزات الأساسية لممارسة النشاط (في مرحلة الانشاء) أو العتاد الذي تم تعويضه خلال الاستغلال .
- أن يكون صاحب المشروع قد قام بالتسديد الكلي للقرض البنكي والقروض غير المكافأة الممنوحة له بعنوان الانشاء .
- أن تكون له كفاءة مهنية أو مهارات معترف بها مرتبطة بالنشاط المقترح .

المطلب الثالث : الامتيازات والاعانات المالية الممنوحة من طرف الوكالة

في هذا المطلب سنتطرق إلى الاعانات والامتيازات المالية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأصحاب المشاريع

أولا: الإعانات المالية

❖ **قرض غير المكافئ:**

تمنح الوكالة الوطنية قرض لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع .

تخفيض نسبة الفوائد البنكية: تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث اوتوسيع الانشطة التي تمنحها اياهم البنوك بنسبة 100%

مدة التسديد :

- **بالنسبة للتمويل الثلاثي :** تكون مدة التأجيل لتسديد القرض 18 شهرا اما مدة تسديد القرض البنكي فتكون 5 سنوات واما مدة تسديد القرض غير المكافئ 5 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي
- **بالنسبة للتمويل الثنائي :** تكون مدة التأجيل لتسديد القرض 06 اشهر اما مدة تسديد القرض غير المكافئ فتكون 5 سنوات .

❖ **قرض اضافي غير مكافئ لكراء محل :**

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض اضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500000 دج للتكفل بإيجار المحل اومكان الرسوعلى مستوى الموانئ المخصص لإحداث انشطة انتاج السلع والخدمات باستثناء الانشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجئ حاملي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة استحداث النشاطات .

❖ **قرض غير مكافئ للاستغلال:**

يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من قرض خاص بالاستغلال لتغطية العجز في السيولة المالية للخزينة الخاصة بالمؤسسة المصغرة في حدود مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات في حالة نشاط والتي تستوفي الشروط المطلوبة .

ثانيا : الامتيازات الضريبية والجمركية

- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في اطار انشاء نشاط صناعي.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الانشاء بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم على القيمة المضافة، لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الإداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة منخفضة ب 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار .

المبحث الثالث : دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لإبراز الدور الذي تؤديه المرافقة المقاولاتية في ترقيه المؤسسات الناشئة قمنا بدراسة وتقييم حصيلة المشاريع التي تم انشاؤها في الفترة الممتدة من سنه 2010 الى سنه 2020 في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية فرع برج بوعريريج

المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى فرع – برج بوعريريج

في هذا المطلب سنتطرق الى حصيلة متعلقة بنشاطات والمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع – برج بوعريريج

أولا: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2008 إلى 2020

الجدول رقم 09: يمثل عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2020/2008

الجنس	ذكور	إناث
عدد المشاريع الممولة	4024	306
المجموع	4330	

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المقدمة من الوكالة

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية تمثل عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2008 الى 2020

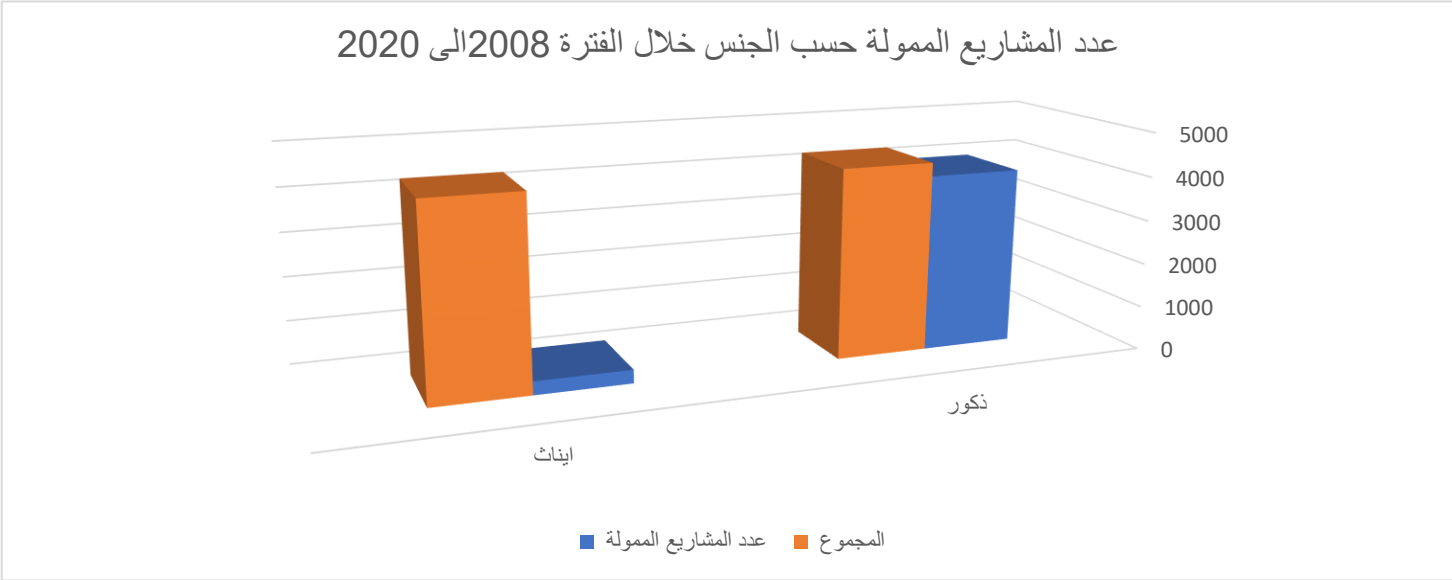

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

من خلال الجدول والأعمدة البيانية أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج تستحوذ عليها فئة الذكور على غرار فئة الإناث، وهوما يفسر ضعف روح المقاولاتية لدى الإناث بالولاية وهنالك عدة أسباب نذكر منها:

- قوة المنافسة في الولاية واحتكار فئة الرجال لمعظم المجالات.
- وجود شركات مختلفة ومسيطرة على العديد من المجالات خاصة مجال الأجهزة الكهرومنزلية.
- العادات والتقاليد.
- رغبة الإناث في الحصول على وظيفة ثابتة.

ثانيا : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من خلال الفترة 2010الى 2020

من خلال الجدول التالي سنوضح عدد المشاريع الممولة ونسبة استفادة كل قطاع

الجدول رقم 10: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الفلاحة والصيد البحري	832	2496
الحرف	865	2595
الأشغال العمومية والري	347	1041
الصناعة	518	1554
المهن الحرة	113	339
الخدمات	1416	4248
النقل	996	2988
المجموع	5087	15261

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

الشكل رقم 04: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من سنة 2010 الى 2020

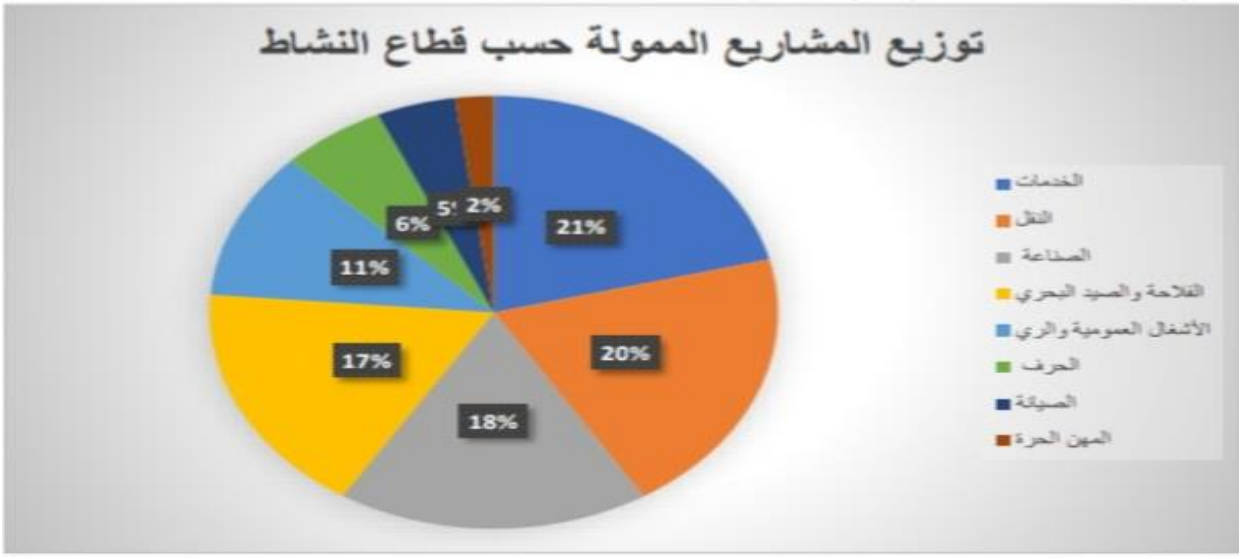

المصدر: معلومات مقدمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية خلال الفترة01/ 02/ 2010 إلى 2020/12/31 ان أربع قطاعات تحتل المراكز الاولى وهي الخدمات النقل الصناعة والفلاحة حيث بلغ قطاع الخدمات نسبه 21.05% ثم يليها النقل بنسبه 20.10% الصناعة بنسبه 17.76% الفلاحة والصيد البحري بنسبه 17.38% ثم الاشغال العمومية والحرف وفي الأخيرة الصيانة والمهن الحرة ويفسر استحواذ قطاع الخدمات نظرا لاحتوائه

العديد من الأنشطة ذات العائد الاكبر ومخاطرة اكثر وكذلك قطاع النقل النشاط دعاء التسريع أيضا على غرار الصناعة والفلاحة اللتان تحتلان المركز الثالث والرابع.

ثالثا: حجم التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع من 2009 إلى 2020

من خلال الجدول التالي والاعمدة البيانية سنوضح مقارنة بين التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع الممولة

الجدول رقم 11: جدول يمثل حجم التمويل الثنائي والثلاثي خلال الفترة من 2009 الى 2020

	تمويل الثنائي	تمويل الثلاثي	عدد المناصب المستحدثه
الفلاحة والصيد البحري	23	809	2496
الحرف	36	829	2595
الأشغال العموميه	28	1	990
الري		16	51
الصناعه	23	495	15.54
المهن الحره	43	70	339
الخدمات	104	1312	4248
النقل	49	947	2988

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

الشكل رقم 05: أعمدة بيانية توضح حجم التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع من 2009 إلى 2020

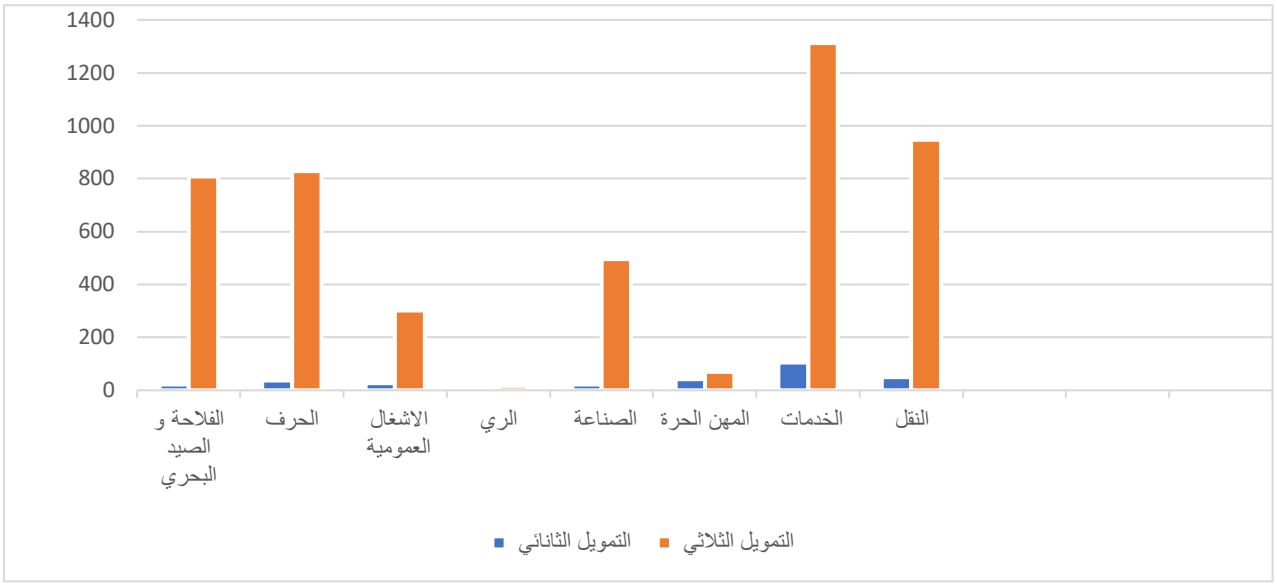

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول السابق والاعمدة البيانية مقارنة بين التمويل الثنائي والثلاثي بحيث نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثلاثي اكبر بكثير من التمويل الثنائي نظرا لتحمل أصحاب المشاريع التكلفة الناتجة أو العبئ الصادر عن انسحاب البنوك. بمفردهم في التمويل الثنائي على خلاف التمويل الثلاثي الذي يكون فيه التمويل حاضرا من قبل صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى البنوك.

رابعا : توزيع المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي من المدة 1998 إلى مارس 2021

سنتطرق من خلال هذا الجدول إلى المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم 12: يمثل توزيع المشاريع حسب المؤهل العلمي من المدة 1998 إلى 2021

السنة	بدون مؤهل	تكوين مهني	جامعي
1998	10	1	0
1999	54	1	3
2000	85	12	11
2001	49	18	11
2002	65	12	11
2003	74	12	06
2004	62	10	9
2005	110	29	15

2006	74	27	6
2007	40	16	11
2008	59	22	16
2009	179	76	31
2010	274	68	36
2011	591	76	34
2012	960	104	31
2013	476	88	31
2014	245	118	39
2015	112	170	33
2016	12	161	41
2017	1	43	14
2018	0	40	29
2019	0	25	38
2020	0	15	9
2021	0	24	36

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

الشكل رقم 06: توزيع المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي من سنة 1998 إلى 2021

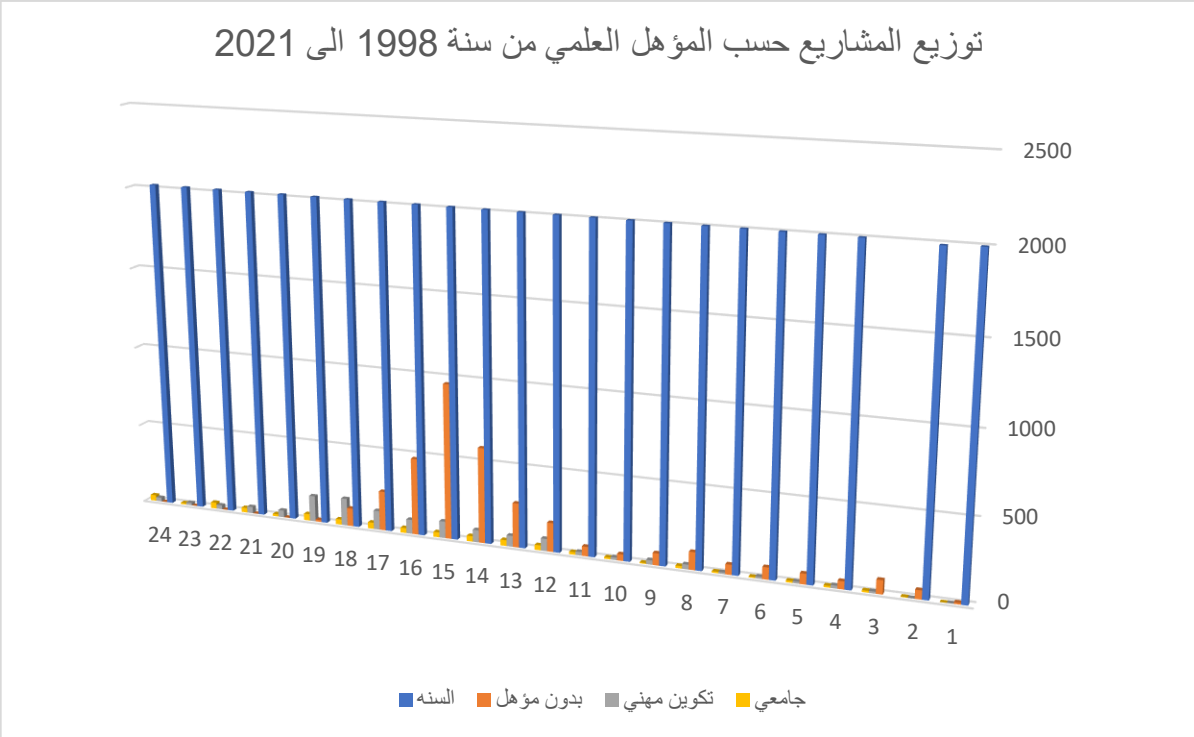

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والاعمدة البيانية نلاحظ أن المشاريع الممولة خلال الفترة من 1998 إلى 2014 استحوذ عليها الأشخاص بدون مؤهلات حيث ان نسبة استفادتهم أكبر من نسبة أصحاب التكوين المهني والجامعيين ومن فترة 2014 إلى 2021 أصبحت نسبة استفادة أصحاب مؤهل التكوين المهني أكبر من استفادة الأشخاص بدون مؤهل ليصبحوا في الدرجة الثانية من نسبة الاستفادة أما الطلبة الجامعيين فهم في الدرجة الثالثة للاستفادة حيث أن نسبة استفادتهم من المشاريع الممولة ضئيلة جذا بالنسبة للمؤهلات الأخرى طول الفترة الممتدة من 1998 إلى 2021.

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني

في هذا المطلب سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على المستوى الوطني وذلك من خلال تحليل حصيلة النشاطات التي تقوم بها الوكالة على المستوى الوطني

أولا : واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاط

منذ نشأتها عكفت الوكالة على تمويل العديد من المشاريع في إطار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة المقاولة القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

منذ إنشائها حتى ديسمبر 2018، تمكنت الوكالة من دعم 921377 من رواد الأعمال الذين خلقوا 921901 فرصة عمل وفي نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385166 الذين خلقوا 919397 فرصة عمل، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 13: يمثل المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظائف	قيمة الاستثمار (دج)	التكلفة المتوسطة للتوظيف (دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة (دج)
الزراعة	58141	%15	137498	216230359728	1572607	3719068
الحرف التقليدية	43130	%11	126514	110871903821	876361	2570645
البناء والاشغال العمومية	34889	%9	101121	134870488891	1333754	3865702
هيدروليك	560	-	2057	3323563996	1615734	5934936
الصناعة	27352	%7	78721	129921151276	1650400	4749969
الصيانة	10573	%3	24350	29204228877	1199352	2762152
الصيد البحري	1131	%0.29	5549	7499507851	1351506	6630865
المهن الحرة	11917	%3	26714	32084560550	1201039	2692335
الخدمات	108561	%28	252806	354292552702	1404400	3263534
نقل التبريد	13385	%3.5	24132	33767158812	1399269	2522761
نقل البضائع	56530	%14.7	96237	145557153559	1512486	2574866

نقل المسافرين	18997	%5	43698	46707206849	1068864	2458662
المجموع	**385166**	**%100**	**919397**	**1244329836912**	**1353420**	**3230633**

Source: Ministère de l'lndustrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique ,des Etudes et des Systémes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME? N°36 Edition,2020,p26..

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية، بحيث أن قطاع الخدمات هوالقطاع الأكثر جاذبية ب 236161 مشروع ممول والذي خلق 252806 منصب شغل وتبلغ قيمة الاستثمار في قطاع الخدمات 354292552702 دج، وقد رصد قطاع الزراعة 58141 مشروعا والذي وفر 137498 منصب شغل منذ نشأة الوكالة إلى غاية :2019/12/21، ثم قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروع والذي خلق 96237 منصب شغل، وقد وصل عدد المشاريع الممولة لغاية : 2019/12/31 حوالي 166385 مشروع والذي وفر حوالي 9193997 منصب شغل، وقد وصل عدد المشاريع الممولة لغاية 2019/12/31 حوالي 166385 مشروع والذي وفر حوالي 9193397 منصب شغل، اما نسب توزيع المشاريع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبنية في الشكل التالي :

الشكل رقم 07: المشاريع المدعمة من الوكالة منذ النشأة إلى 2019

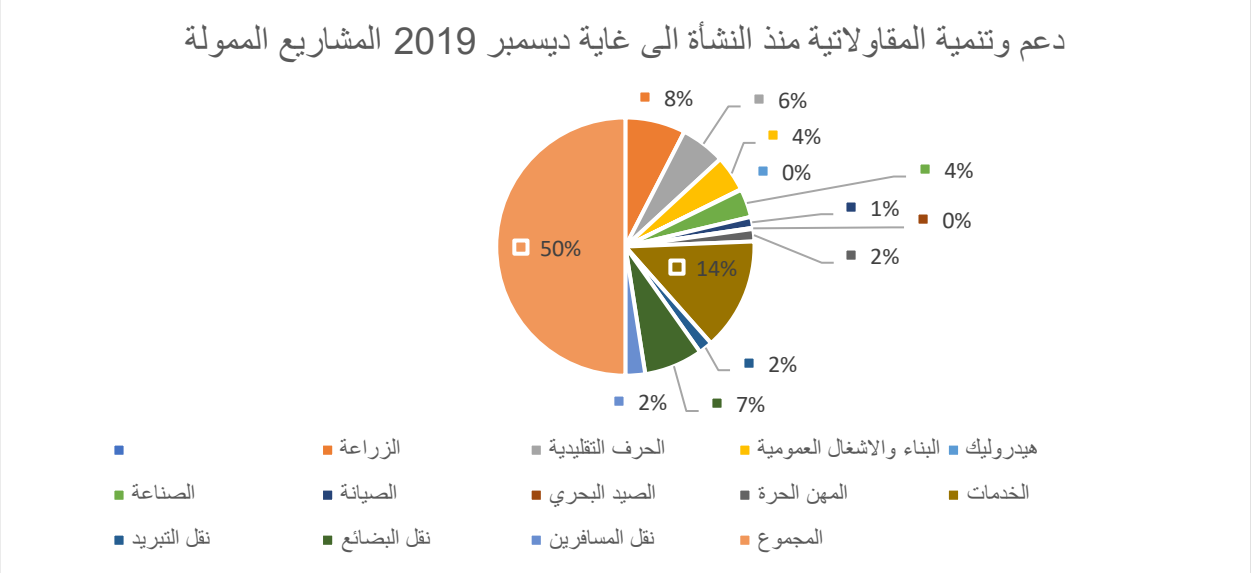

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل السابق تنوعا في النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بـ 28 % مشروع ممول يليها قطاع الزراعة ونقل البضائع

بـ 15% ثم الحرف اليدوية بـ 11 % فالبناء والاشغال العمومية في المرتبة الرابعة بـ 9% من مجموع المشاريع الممولة وأخيرا الصناعة في المرتبة الخامسة بـ 7% من مجموع المشاريع الممولة.

ثانيا : توزيع شهادات الأهلية والمطابقة حس قطاعات النشاط في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

يعرض الشباب المقاول مشاريعهم الاستثمارية أمام لجنة تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث تدرس اللجنة الملفات وتبدي رأيها حول ملائمة وقابلية وتمويل مشروع الاستثمار .

تتوج الملفات المقولة من طرف اللجنة إعداد شهادة الأهلية والتمويل تسلم الى المعني في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام وتوزيع شهادات المطابقة والأهلية منذ نشأة الوكالة إلى 2019/12/31 في الجدول التالي :

الجدول رقم 14: توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاعات النشاط لغاية ديسمبر 2019

قطاع النشاط	مجموع شهادات الأهلية والمطابقة الصادرة	%	شهادات الاهلية عند الانشاء	شهادات المطابقة عند التوسع
الزراعة	136600	%19.01	136364	236
الحرف التقليدية	80810	%11.25	80558	252
البناء والاشغال العمومية	49997	%6.96	49198	799
هيدروليك	1598	%0.22	1564	34
الصناعة	63676	%8.86	63141	535
الصيانة	7295	%1.02	7256	39
الصيد البحري	2261	%0.31	2256	5
المهن الحرة	14023	%1.95	13496	527
الخدمات	236161	%32.87	234615	1546
نقل التبريد	23310	%3.24	23174	136
نقل البضائع	73565	%10.24	73004	561

Source: Ministére de l'Industrie et des Mine,Direction Généle de laVeille Statégique,des Etudes et des Systémes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, Nº36 Edition ,2020,p26.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن مجموع شهادات المطابقة والأهلية بلغت 718510 شهادة منها 712479 شهادة لأهلية وتقدم عند الانشاء و6031 شهادة للمطابقة وتقدم عند التوسع .

ثالثا : توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ إنشائها في 31 ديسمبر 2019

منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 31 ديسمبر 2019، قامت الوكالة بدعم وتمويل 385166 مشروع لرواد الأعمال الذين خلقوا 919397 فرصة عمل، وقد بلغ عدد المشاريع من جنس الذكور 345019 مقابل 40147 مشروع للإناث .

الجدول رقم 15: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الإناث	نسبة الذكور
الزراعة	58141	55441	700	%5	%95
الحرف التقليدية	43130	35793	7337	%17	%83
البناء والاشغال العمومية	34889	34069	820	%2	%98
هيدروليك	560	535	25	%4	%96
الصناعة	27352	23348	4004	%15	%85
الصيانة	10573	10396	177	%2	%98
الصيد البحري	1131	1115	16	%1	%99
المهن الحرة	11917	6439	5478	%46	%64
الخدمات	108561	90550	18011	%17	%83
نقل التبريد	13385	12996	389	%3	%97
نقل البضائع	56530	55821	709	%1	%99

نقل المسافرين	18997	18516	481	%3	%97
المجموع	**385166**	**345019**	**40147**	**%10**	**%90**

Source: Ministére de l'Industrie et des Mine,Direction Généle de laVeille Statégique,des Etudes et des Systémes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, Nº36 Edition ,2020,p26.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الاناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 90 %من مجموع المشاريع الممولة في مقابل 10 % للإناث، كما تبين لنا أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع احتلال قطاع الخدمات للمرتبة الأولى ب 108561 مشروع منها 90550 مشروع لصنف الذكور و18011 مشروع لصنف الاناث، أما نسبة التمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاع النشاط وحسب الجنس منذ تأسيس لغاية 2019/12/31 فهي مبنية في الشكل التالي :

الشكل رقم 08 : نسبة تمويل الذكور والاناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ الانشاء لغاية 2019/12/31

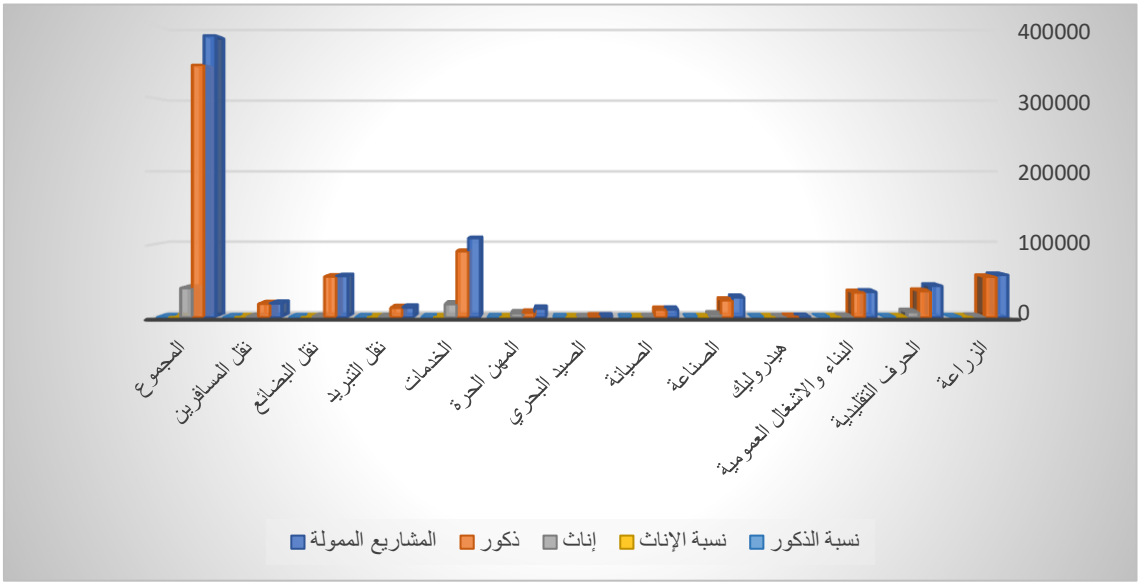

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسب المشاريع الممولة ذكور أعلى من نسب تمويل المشاريع الإناث في مختلف قطاعات النشاط منذ التأسيس لغاية 2019/12/13.

خلاصة الفصل

لعبت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة دورا مهما، سواء كان ذلك فيما يخص جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من جانب خلق مناصب شغل للشباب، أو من حيث دورها البارز في تشجيع الاستثمار المحلي من خلال إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الميزات الإيجابية الأخرى التي قدمتها الوكالة على المستوى الوطني بصفة عامة وبولاية برج بوعريريج بصفة خاصة، ومن زاوية أخرى يرى البعض الآخر أن هناك العديد من السلبيات التي أثرت على مستوى عمل الوكالة.

إلا أنها تعمل بكل جدية على تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة، وتسهر على تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع بروز المشاريع المبتكرة، وتقدم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، كما تضمن ديمومة المؤسسات ومرافقتها، وتشجع المؤسسات على تنظيم أفضل، والعمل على جعل المؤسسات المصغرة عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال بحثنا حول موضوع طويل الأجل وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، خلصنا إلى أن الدولة قد اعتبرت الاستثمار ضرورة وأداة للنمو الاقتصادي، وعامل حساس وأداة فعالة لدفع التنمية الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الإصلاحات الهيكلية تم تنفيذها في التسعينيات. والهدف من ذلك هو الحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي وتعزيز الانتعاش الاقتصادي المحلي والوطني.

وتشمل هذه الإصلاحات إنشاء وكالة ومؤسسات لدعم وتشجيع الاستثمار، يعد إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية) أحد البرامج الفعالة في مجال المشاريع الاستثمارية التي طورتها وتمولها الدولة الجزائرية، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.

انطلق لأن الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية من أهم المؤسسات المخصصة في الجزائر لترويج ونشر الأفكار المقاولاتية، وهي تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من البطالة ودمج الشباب في الحياة العملية يخلق فرص عمل، وبالتالي تعزيز المبادرة الفردية والجماعية. خطوات الترويج للمشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار المحلي والترويج له، لكن بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية على مستوى ولاية برج بوعريريج أو حتى على المستوى الوطني فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات، ويوفر كافة المستلزمات إأنشاء المؤسسات التي من شأنها توفير مناصب عمل نجد أن حجم الاستثمارات لا يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة ، ما يدعوا إلى وجود إجراءات اضافية تصل الى محاولة توفير المناخ الملائم، لاستحداث مؤسسات دائمة بما يتماشى مع احتياجات السوق وخصوصية كل قطاع.

نتائج الدراسة :

مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص النتائج التالية :

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ جانب كبير من الاهمية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة وهذا سر الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وبالرغم من الاختلاف حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات فأنها تتفق وفي مجملها على اهميه الدورة التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه جهود مبذوله إذ نجد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مفتاحا فعالا في حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فعلى المستوى وكاله برج بوعريريج أنشأت أكثر من 4847 مشروع هذا الأخير أوجد أكثر من

12377 عامل أي أن الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية ساهمت في تقليص ظاهرتي الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي حلا للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق نرى ان الفرضية صحيحه.

الفرضية الثانية

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية من خلال مختلف طرق التمويل والاعانات والمزايا التي تقدمها لازاله العقبات التمويلية التي تواجه انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسط المنشاة ضمن هذا الجهاز تهدف الى تشجيع وانشاء مؤسسات صغيره ومتوسطة من بين اهم هذه الامتيازات في نظرنا الامتيازات الجبائية بموجب المقرر الثاني يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التي تصل لمده ثلاثة أو ست سنوات بداية من انطلاق النشاط بالنسبة للهضاب العليا أو المناطق الخاصة أو 10 سنوات بالنسبة لمناطق الجنوب، عند انتهاء فتره الإعفاء يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمده غير محدودة وخلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي اي بعد الانهاء من فتره الامتيازات الممنوحة:

- السنة الأولى من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%

بالإضافة أن للمستثمر ولد وصوله لمرحله التوسع سيستفيد من اعفاءات الضريبية اخرى قد تصل الى 10 سنوات اخرى وبالتالي كل هذه الامتيازات تعتبر تحفيزات مهمه للاستثمار ضمن هذا الجهاز.

الفرضية الثالثة

مساهمه المؤسسات المنشأة عن طريق الجهاز الوكالة في استحداث الالاف من المناصب الشغل وبالتالي تقليص نسبه البطالة ففي ولاية برج بوعريريج موله الوكالة 4847 مشروع وظف 12,677 عامل ومن خلال دراستنا للمشاريع في الفصل الثاني المبحث الثالث في دراسة لماده الدراسة وجدنا مؤسسه توظيف حوالي 54 عامل وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية عموما.

ثانيا: نتائج الدراسة

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على اعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات الا انها تتفق في مجملها على اهميه هذا القطاع والدبر التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.

- من أبرز مقومات ظهور وانتشار مؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه المؤسسات لا تحتاج الى راس مال كبير ولا لتكنولوجيا عالية الجودة بالإضافة الى تشجيع الدول للقطاع الخاص.
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين وتطوير اقتصاديات معظم الدول سواء المتقدمة او النامية.
- تحضر مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغه سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية وذلك من خلال قدرته على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكله البطالة حاضنه للمهارات والابداعات وتغذيه المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.
- يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية اداه متلى لتخفيف نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازمة لمن يرغب في اقامه مشاريع مصغره.
- أن للوكالة الوطنية لدعم وتنميه المقاولاتية ما تقدمه من مرافقه دور كبير في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر الى عدد المشاريع المستحدثة في اطار هذا الجهاز.
- أن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنميه المقاولاتية تهدف إلى التشجيع وتطوير المؤسسة صغيره ومتوسطة والعمل لاستمراريتها وبقائها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمه ومستقرة وفتح المجالات امام الصناعات المختلفة.
- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية المتقدمة وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمه مضافة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- بلال خلف الله سكارنة، الإبداع الإداري، الطبعة الأولى، 2011 .
- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي، الطبعة الأولى 2015 .
- خوني رابح، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، 2008 .
- محمد مطيع، مدخل إلى ريادة الأعمال، الطبعة الأولى ،2012 .
- هاجر بوزيان الرحماني، المقاولاتية ، جامعة بوشعيب تموشنت، 2020-2021 .

ثانيا: الرسائل الجامعية

- الجودي محمد علي ، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة الدكتورة في مجال علوم التسير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 /2015 .
- بلعميري عسري ، دورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة ، أطروحة الدكتوراة في الحقوق ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2019 /2020 .
- بوساق أحمد ، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) حالة الجزائر ، أطروحة الدكتوراه في علوم التسير ، جامعة الجزائر 2020 / 2021 .
- بوعبد الله هيبة ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجيستر في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008 /2009 .
- بوعظم فايزة ، قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات ، أطروحة الدكتوارة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2021 / 2022 .
- بوكنة نورة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3.
- جودي حنان ، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي ، أطروحة الدكتوارة في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 /2017 .
- ذباح نادية ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها ، رسالة ماجيستر في علوم التسير ، جامعة الجزائر 3 2011 / 2012 .

- رحيل آسية ، دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية ، أطروحة الدكتوراة في تسير المنظمات ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2019 /2020 .
- رقراقي أمينة ، كفاءة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، رسالة ماجيستر في علوم التسير تخصص حوكمة الشركات ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016/ 2017 .
- زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجيستر في علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006 /2007 .
- قنون أمين ، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2019 /2020 .
- محمد قوجيل ، دراسة تحليلية سياسات المقاولاتية في الجزائر ، أطروحة الدكتوراة في علوم التسير ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة ، 2016/2015 .
- مرزوقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادة الايزو 9000 و 14000 – دراسة ميدانية – رسالة الماجيستر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 / 2010 .
- مشري محمد ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2008 .
- معيزة مسعود أمير ، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاستدانة أطروحة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015 .

. 2012/ 2011 .

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

المجلات :

- استراتيجية ترقية المقاولاتية في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021.
- الآليات والقرارات المتحدة من طرف الدولة الجزائرية ، مجلة الابداع ، مجلد 09 ، العدد 01 ، 2019 .
- بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر ANADE– فعالية الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتية دراسة تحليلية ، مجلة المقريزي ، للدراسات الاقتصادية والمالية المجلد 06 العدد 01 ،2022 .
- تجارب دولية في دعم المقاولاتية ، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 07، جوان 2018 .

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والبيئة ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، 2010 /2019 .
- محاضرات مقاولاتية ، مطبوعة بيداغوجية ، جامعة محمد بوقرة ، 2020 / 2021 .
- معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12، العدد 01، 2021 .
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل و المساهمة في التنمية السيسيو إقتصادية ، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية .
- هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر ، مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد 02 ، العـــدد1

الملتقيات :

- الملتقى الدولي ، حول انشاء مؤسسة والمقاولاتية هل هي قضية ثقافة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 06/07/08 أفريل 2010 .
- الملتقى الدولي ، حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17 و18 أفريل 2006 .

رابعا: التشريعات القانونية:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001.

المراجع باللغة الأجنبية

-Ministère de l'lndustrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique ,des Etudes et des Systémes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME? Nº36 Edition,2020

المواقع الإلكترونية

-http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/7363

الملاحق

الملحق

سنة التمويل	نوع المؤهل			المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة
	بدون مؤهل	تكوين مهني	جامعي		
1998	10	1	0	11	33
1999	54	1	3	58	174
2000	85	12	11	108	324
2001	49	18	11	78	234
2002	65	12	11	88	264
2003	74	12	6	92	276
2004	62	10	9	81	243
2005	110	29	15	154	462
2006	74	27	6	107	321
2007	40	16	11	67	201
2008	59	22	16	97	291
2009	179	76	31	286	858
2010	274	68	36	378	1134
2011	591	76	34	701	2103

2012	960	104	31	1095	3285
2013	476	88	31	595	1785
2014	245	118	39	402	1206
2015	112	170	33	315	945
2016	12	161	41	214	642
2017	1	43	14	58	174
2018	0	40	29	69	207
2019	0	25	38	63	189
2020	0	15	9	24	72
2021	0	24	36	60	180
المجموع	**3532**	**1168**	**501**	**5201**	**15603**

الملحق

	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة و الصيد البحري	832	2496
الحرف	865	2595
الأشغال العمومية	330	990
الري	17	51
الصناعة	518	1554
المهن الحرة	113	339
الخدمات	1416	4248
النقل	996	2988
العدد الإجمالي	5087	15261
المبلغ الإجمالي للإستثمار	15.591.380.084.50	
مبلغ إستثمار الوكالة	4.369.516.942.91	

الملحق

	نوع التمويل		مراحل التمويل		الجنس		المجموع	مناصب الشغل المستحدثة
	الثنائي	الثلاثي	الإنشاء	التوسعة	ذكور	إناث		
الفلاحة و الصيد البحري	23	809	817	15	790	42	832	2496
الحرف	36	829	862	3	754	111	865	2595
الأشغال العمومية	28	302	322	8	324	6	330	990
الري	1	16	17	0	16	1	17	51
الصناعة	23	495	515	3	455	63	518	1554
المهن الحرة	43	70	108	5	62	51	113	339
الخدمات	104	1312	1411	5	1278	138	1416	4248
النقل	49	947	988	8	993	3	996	2988
العدد الإجمالي	**307**	**4780**	**5040**	**47**	**4672**	**415**	**5087**	**15261**